المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون

10 YEARS ANS سنين
2014 – 2024

التقرير السنوي
2023

تتمثل مهمتنا في تعزيز وتمكين كفاءات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من الأشخاص المعنيين بشأن التعامل مع الإرهاب والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود ذات الصلة ضمن إطار سيادة القانون، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأخصائيين الممارسين على أساس وطني وإقليمي ودولي.

تتمثل رؤيتنا في أن يكون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مركزًا معترفًا به دوليًا يركز على تعزيز قدرة الأخصائيين ممارسي العدالة على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود بما يتماشى مع حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز هذا الدور الفريد والبناء عليه. سنفعل ذلك من خلال الاستمرار في تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات عالية الجودة المصممة خصيصًا بالإضافة إلى الأنشطة التي تساعد الحكومات والأخصائيين الممارسين على معالجة الطبيعة المتطورة للتهديدات العابرة للحدود المعاصرة بطريقة عملية وفعالة وتعاونية.

درّب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منذ افتتاحه في عام 2014 أكثر من 9000 أخصائي ممارس في مجال العدالة الجنائية من خلال ورش العمل التفاعلية لبناء القدرات – في مالطا والخارج – التي تعزز كفاءات البرلمانيين والقضاة والمدعين العامين ورجال الشرطة والسجون وغيرهم من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود ذات الصلة ضمن إطار سيادة القانون. يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بمواءمة برامجه مع احتياجات المناطق التي يخدمها ومنها شمال وغرب وشرق أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا مع مواصلة العمل في المناطق الأخرى عند الضرورة.

سنحافظ على تركيزنا الجغرافي الأساسي في شمال وغرب وشرق أفريقيا وفي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مع مواصلة العمل في المناطق الأخرى عند الضرورة. وسيشمل التطور المستمر للمعهد إعداد وتنفيذ وتفعيل الممارسات الدولية الجيدة، ووضع استراتيجيات وتقنيات جديدة للتعامل الشامل مع المظهر المعاصر والطبيعة المتطورة للإرهاب العالمي.

المحتويات

رسالة الأمين التنفيذي 4

لمحة عامة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 6

الأمانة التنفيذية 6
الوحدة الأكاديمية 6
وحدة الإدارة والتواصل 6
الوحدة البرامجية 6
منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (CT PHARE) 7
مستشارون معارون 7
مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين 7
المجلس الاستشاري 7

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 9

تنفيذ وتفعيل مذكرات إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 9
النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المؤسسات المُلهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 9
الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود 10
هداية 10
مهمة شاملة 11

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة 12

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب 12

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية (KIJLS) 13

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون: عقد من التميز من مالطا إلى العالم 14

الوحدة الأكاديمية 18

حول دورات "المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)" 20
دورات المناهج الأكاديمية لمكافحة الإرهاب عبر الحضور شخصياً وعبر الانترنت في 2022 – 2023 23

الوحدة البرامجية 30

معالجة التحديات المتطورة 32
مكافحة تمويل الإرهاب 34
ديناميكيات النوع الاجتماعي في الإرهاب 38
صون الحقوق 40
جمع الأدلة وإثبات الدعوى 46
التحقيقات 48

منصة مكافحة الإرهاب للمشاركة في مجال حقوق الإنسان (CT PHARE) 50

مكونات برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب 50
الفئات المستهدفة والمستفيدون من منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب 51
التنسيق والتعاون مع الجهود الحالية 52
مسارات عمل منصة CT PHARE 54
أحداث وإجراءات منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب في عام 2023 59

الرصد والتّقييم 60

اقتراح قيمة حساسة للسياق ومستدامة 61
دعم متماسك 62
فرص التسهيل 63

التواصل والاتصال 64

مشاركات التوعية المختارة 64
التواصل 68
الخريجون 68

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا 71

مالطا 71
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون – حرم فاليتا الجامعي 71

فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 72

مجلس إدارة المسؤولين الإداريين (اعتبارًا من يوليو 2024) 74

المجلس الاستشاري (اعتبارًا من يوليو 2024) 75

المنح والإعارات منذ عام 2014 76

الشركاء 76

الشركاء من الأمم المتحدة 76

شركاء فاليتا 76

رسالة الأمين التنفيذي

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لعام 2023، وهو ثاني تقرير لي بصفتي الأمين التنفيذي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

اكان عام 2023 مثمرًا جداً في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وأنا فخور للغاية بإنجازات الفريق المتميزة. في عام 2023، نفّذنا بنجاح 28 نشاطًا لبناء القدرات، منها 23 برنامجًا مركّزًا و5 دورات أساسيّة تغطّي مجموعة واسعة من المجالات المواضيعيّة والجغرافيّة. أدت جهودنا إلى مشاركة حوالي 900 ممارس في تدريباتنا التي قدمت 3300 يوم تدريبي على مستوى العالم.

يسعدني بشكل خاص أن أرحب بألمانيا كعضو جديد في مجلس إدارتنا، وهي إضافة قيّمة في هذا الوقت المناسب حيث سنحتفل في عام 2024 بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المعهد.

فعلى مدار عام 2024، سنحتفل بعقد من التفاني والعمل الجاد في معهدنا. وفي الوقت الذي نفكر فيه بهذه الإنجازات الهامة لا بد لنا أن نبقى ثابتين في التزامنا بتعزيز العدالة وسيادة القانون وبناء مستقبل آمن للجميع.

أعرب عن امتناننا لمجلس الإدارة وأعضاء المجلس الاستشاري والموظفين والخريجين والشركاء والمانحين على دعمهم الثابت على مدى السنوات العشر الماضية. كما أشكر كل من يؤمن برؤيتنا ورسالتنا ويساعدنا على تحقيقها.

السيد ستيفن هيل
الأمين التنفيذي

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

GCERF

لمحة عامة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في الاجتماع الوزاري العام للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) في يونيو 2012، دعا الأعضاء إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليكون منصةً رئيسية لتقديم التدريب المبتكر والمستدام لتنفيذ الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والقائمة على سيادة القانون. رحب قادة مجموعة الثماني (G8) باقتراح تأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في قمة يونيو 2013. ثم تعاونت مجموعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية على وضع تفويض ولاية وهيكلية المعهد. وافتتح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا في يونيو 2014.

يقوم المعهد بإعداد وتقديم ورش عمل لبناء القدرات وعقد لقاءات مع الخبراء وغيرها من الأنشطة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأخصائيين العاملين في قطاع العدالة الجنائية. وتلتزم جميع برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في جوهرها بتعزيز الإطار القانوني الذي يسعى من خلاله الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة في القضاء على الإرهاب والأنشطة ذات الصلة من خلال دمج حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. تتمثل مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تقديم برامج بناء القدرات المصممة خصيصًا لمساعدة الحكومات والأخصائيين الممارسين على التصدي - بطريقة عملية وفعالة ومنسقة - للتهديد الإرهابي المتصاعد ومتعدد الأوجه والجرائم العابرة للحدود ذات الصلة.

الأمانة التنفيذية

يرأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأمين التنفيذي ستيفن هيل، مع فريق من المديرين المتعاقدين والمعارين وموظفين دوليين من أكثر من عشرين دولة.

الوحدة الأكاديمية

تقدم الوحدة الأكاديمية المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)، ودورة تدريبيةً مبتكرة عبر الإنترنت (eCTAC)، وأجندة بحثية طموحة، بقيادة القاضية ماري كومبير.

وحدة الإدارة والتواصل

توفر وحدة الإدارة والتواصل الدعم الأساسي لمهمة بناء القدرات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال المحاسبة، والإدارة، والموارد البشرية، والمشتريات، والاتصالات والتواصل، وجمع التبرعات وإدارة المنح، إلى جانب الرصد والتقييم. يرأس الوحدة راينهارد أوريغ.

الوحدة البرامجية

توفر الوحدة البرامجية ورش عمل حول بناء القدرات تتناول التحديات النوعية والناشئة. يُنظم العمل في ثلاث فئات رئيسية: معالجة التحديات المتطورة، ومكافحة تمويل الإرهاب، وصون الحقوق، وجمع الأدلة، وإثبات الحالات، من خلال هيكلية مرنة تستجيب لبيئة التهديد المتغيرة واحتياجات الاخصائيين الممارسين وأولويات المانحين. ترأس الوحدة غيل مالون، المعارة من وزارة العدل الأمريكية.

منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (CT PHARE)

سلطت استنتاجات المجلس بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في يونيو 2020 الضوء على الحاجة إلى تعزيز سلسلة العدالة الجنائية المتوافقة مع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم واعترفت بالدور الحاسم للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في هذا الجهد. ودعما لهذه الاستنتاجات، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مشروع تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا في مجال مكافحة الإرهاب في أواخر عام 2022. يهدف هذا المشروع، الذي تموله خدمة الاتحاد الأوروبي لأدوات السياسة الخارجية (FPI)، إلى ضمان التزام سياسات الدول وتشريعاتها واستراتيجياتها القضائية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ممارسات التحقيق والمقاضاة اليومية، بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. يقود المرفق بول مادن.

مستشارون معارون

يضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من بين موظفيه ثلاثة من كبار المستشارين المعارين وهم كبير المستشارين القانونيين القاضية لولوة الغانم، وهي قاضية ومدعية عامة من الكويت، وكبير مستشاري التحقيقات جون هيوز، وهو ضابط إنفاذ قانون متمرس من المملكة المتحدة، وكبير المستشارين القانونيين القاضي كان فوركان غولسوي، من تركيا.

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

تحظى الأمانة التنفيذية بالتوجيه في مهمتها الموكلة إليها من مجلس إدارة دولي يمثل 13 حكومة والاتحاد الأوروبي.

المجلس الاستشاري

يضم المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مجموعة متميزة من الخبراء المتخصصين والممارسين ذوي الخبرة والقادة من المنظمات الشريكة والشبكات الأكاديمية الذين يقدمون نصائح استراتيجية قيمة.

Protective measures during the trial process
Good Practice 4 : Support Special Measures to Protect Victims and Witnesses in the Trial Process
UNODC/UNOCC/IPU Model Legislative Provisions to support the needs and protect the rights of victims of terrorism
Good practices : France
Dr. Manfred Deuster
Nigeria
Co-Chairs
Co-Chairs
IIJ
Italy
Impact Litigation
Spain

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM
المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منتدى دولي يضم 32 عضوًا مهمته الحد من تعرض الناس للإرهاب

في جميع أنحاء العالم، وهو منصة غير رسمية وغير سياسية ومتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، ويتسم بصغره وسرعته وشموليته وهو يقوم على الإجماع. وتتمثل مهمته الشاملة في الحد من تعرض الناس في جميع أنحاء العالم للإرهاب من خلال حشد الخبرات والموارد لمنع الأعمال الإرهابية ومكافحتها ومقاضاة مرتكبيها ومكافحة التحريض على الإرهاب والتجنيد لخدمة الإرهاب. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.thegctf.org

تنفيذ وتفعيل مذكرات إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

إنّ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو المنفذ الرائد للممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومذكراته المؤطرة، كما أنه المنظمة الوحيدة التي لديها تفويض محدد لدعم وتنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية. عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الرؤساء المشاركين في مجموعة العمل ذات الصلة لقيادة عملية إعداد وثائق إطار عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مثل مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، والممارسات الجيدة للرباط وواشنطن بشأن التصدي للإرهاب النامي محلياً.

ويقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون برامج مخصصة لمساعدة المؤسسات الوطنية والإقليمية والقطاعية على تنفيذ الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيث يدمج المعهد هذه الممارسات في جميع أنشطته البرنامجية والأكاديمية، مما يضمن تطبيقها على تحديات العالم الحقيقي التي يواجهها أخصائيو العدالة الجنائية.

النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يينسق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وذلك من خلال المشاركة المنتظمة مع الرؤساء المشاركين ومجموعات العمل والأعضاء والوحدة الإدارية والمؤسسات الملهمة التي تتبع رؤى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ينصب التركيز الأساسي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على تعزيز التنسيق بين الفرق العاملة والمؤسسات الملهمة، والاستفادة من الخبرة الجماعية لتعزيز مهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ومن خلال تعزيز التعاون الهادف، يضمن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مواءمة الأولويات المواضيعية والجغرافية، وتبادل الدروس المستفادة ودمجها في الأنشطة المستقبلية.

بالإضافة إلى جهوده الشاملة للنهوض بأولويات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، يساعد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل مباشر في عمل بعض الفرق العاملة المواضيعيّة. يدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بصفته شريكًا منفذًا للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون، الذي تشترك في رئاسته إيطاليا ونيجيريا، تنظيم اجتماعات الخبراء والاجتماعات العامة، وإجراء الدراسات الاستقصائية، ووضع مجموعات أدوات السياسات. في عام 2023، نظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الاجتماع العام للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون في مالطا في 27 أبريل وأجرى الدراسة الاستقصائية بشأن الحقوق في المحاكمة العادلة في قضايا الإرهاب.

المؤسسات المُلهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يعمل المعهد عن كثب مع غيره من المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود (GCERF) الذي وقع معه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة عام 2020، ومعهد هداية الذي عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكات معه في العديد من المشاريع المهمة.

إن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون واحد من ثلاث مؤسسات مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وهي:

الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود، ويقع مقره الرئيسي في جنيف، وهو صندوق عالمي يعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال دعم المبادرات المحلية لمعالجة دوافع التطرف العنيف. يعمل الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود بمثابة حلقة الوصل بين الأمن والتنمية، بالشراكة والتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان المستفيدة لدعم الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف. يرجى زيارة: www.gcerf.org

هداية، مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف ومقره أبو ظبي، وهو ذراع تنفيذي رئيسي لجهود الحدّ من التطرف العنيف التي يضطلع بها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهو شريك أساسي في صياغة وتنفيذ مذكرة أبوظبي حول الممارسات الجيدة للتعليم ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك المبادرة القائمة التي تجمع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومؤتمر التعاون الإسلامي بشأن الحد من التطرف العنيف والتعليم الديني. يدير مركز هداية برامج المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ذات الصلة بالحد من التطرف العنيف المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين العائدين تحت رعاية الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يُعدّ موردا حياً للدول المهتمة. يرجى زيارة: hedayah.com

يلعب المعهد دور اساسي كشريك منفذ للعديد من المشاريع طويلة الأمد المتعلقة بمكافحة الارهاب حول العالم

مهمة شاملة

من أجل لاستجابة للتعقيد المتطور للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على تحسين عمله ليكون شاملاً ويطور أنشطة شاملة لبناء القدرات تتناول أهدافًا محددة وقابلة للقياس. يدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بصفته مؤسسة مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، أولويات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأهداف المحددة في وثائقه الإطارية ويوجه المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات المعيارية.

يؤدي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورًا محوريًا كشريك منفذ موثوق لخدمة الأهداف طويلة الأجل في مجال مكافحة الإرهاب، ويلبي الحاجة إلى المشاركة المستدامة القائمة على الثقة بين الأخصائيين الممارسين والمجتمع المدني من أجل:

1. تعزيز الحوار عبر المناطق والجهات الفاعلة المشاركة في تفعيل متطلبات الملاحقات القضائية الشاملة والمخصصة،
2. دعم الأطر القانونية، وتحسين آليات الرقابة والمساءلة (جمع البيانات، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الإنسان، ورفع القضايا إلى المحاكم)،
3. تعزيز فك الارتباط والحد من مخاطر العودة إلى الإجرام، من خلال استراتيجيات متوافقة مع حقوق الإنسان وقائمة على المجتمع،
4. حرمان المنظمات الإرهابية من الوسائل والمقاتلين المحتملين و/أو السابقين،
5. حتواء تهديد الإرهاب في نهاية المطاف.

أمّا فيما يتعلق بنهج الشراكة الذي ينتهجه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون فهو يتعاون مع شركاء موثوق بهم لتوفير الخبرة في التصميم، وتقديم استجابات قضائية عالية الجودة لجمهوره المستهدف، والترويج المشترك لأنشطة التدريب وبناء القدرات. يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتحديث فرص التعاون الحالية والمحتملة باستمرار بما يتماشى مع أولوياته وتقييمها بانتظام. يقر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بأن التهديد المستمر والعالمي الذي يشكله الإرهاب يستدعي اتباع نهج متعدد الأطراف يستند إلى مبادرات مشتركة متعددة الأطراف. يوفر هذا النهج التكاملي متعدد الأطراف مجموعة واسعة من وجهات النظر من مختلف الجهات الفاعلة والجوانب ولا يمكن استدامته إلا من خلال تركيز مواضيعي و/أو جغرافي واضح يستجيب للاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة

يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق واستباقي مع الأمم المتحدة لإقامة روابط وصلات ذات مغزى تجمع الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. تعد الأمم المتحدة شريكًا وثيقًا ومشاركاً نشطاً في جميع أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ذات الصلة، ويدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل فعال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع عدد من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (CTED)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

لدى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي جرى توقيعها في البداية في سبتمبر 2020 وتم تجديدها في يوليو 2023 لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الشراكة المهمة وتوضيح رؤيتها المستقبلية. توفر مذكرة التفاهم هذه إطاراً لتعزيز تعاوننا لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، والممارسات والأدوات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأنشطة المشتركة المتفق عليها في خطة عمل مخصصة. وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة حديثًا، اتفقت المؤسستان على برنامج عمل لتعزيز التعاون والتآزر، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الشراكة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على المستويين المؤسسي والتشغيلي، بما يتماشى مع اختصاصهما، ودعم الدول الأعضاء في اعتماد نهج "شامل للأمم المتحدة" لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ويعمل برنامج العمل هذا بمثابة خارطة طريق وأداة لرصد التزامات طرفي الشراكة. يفصل هذا التقرير حالة تنفيذ الإجراءات الملموسة المتفق عليها ومؤشرات التقدم المقابلة، والوفاء بالمؤشر بموجب قسم "وضع السياسات وتنفيذها"، كما يقدم مصفوفة محدثة لتنفيذ برنامج العمل.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية (KIJLS)

في عام 2022، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مذكرة تفاهم لإنشاء إطار تعاون استراتيجي بين كلا المعهدين، حيث ستعزز هذه المذكرة التعاون في مجال دعم استجابات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في سياق سيادة القانون وحقوق الإنسان. في أكتوبر 2023، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للعدالة وسيادة القانون أول ورشة عمل مشتركة في الكويت بعنوان إطار لجمع الأدلة المتعلقة بالجريمة وتتبع الأموال.

هذه المذكرة ستقوي التعاون المشترك لدعم العاملين في مجال العدالة الجنائية ومكافحة الارهاب

إصدار خاص

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون: عقد من التميز من مالطا إلى العالم

في عام 2024، يحتفل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالذكرى السنوية العاشرة له كمعهد دولي، ويمثل هذا الإنجاز عقداً كاملاً من العمل المؤثر والتعاون قضاه المعهد في التدريب المستمر والتعاون مع الخبراء والممارسين القانونيين في جميع أنحاء العالم. بدأت قصة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عام 2012، عندما وضع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب رؤية لإنشاء مؤسسة مكرسة للتدريب المبتكر والمستدام في مجال ممارسات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، إذ حظيت هذه الرؤية بتأييد مجموعة الثمانية في عام 2013، مما أدى إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا في عام 2014. تأسس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بهدف تعزيز كفاءات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية في معالجة الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون، وأيضاً تقوية التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

وقّع مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، الذي يضم مالطا، صك التأسيس في 18 يونيو 2014، ويمثل اليوم مجموعة من 13 دولة والاتحاد الأوروبي، وتترأسه الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا. تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أثناء تنفيذ مهامه مع العديد من الشركاء وأحدث تغييرات كبيرة في أمن العديد من البلدان التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالإرهاب.

للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة له، خطط المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للعديد من الأنشطة طوال عام 2024. في البداية، استضاف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ندوة في يناير لمعالجة السؤال "هل سيادة القانون مهمة حقًا للأمن العالمي ؟" جمع الحدث ممثلي الدولة لمكافحة الإرهاب ووزارة العدل والدبلوماسيين وأعضاء المجلس الإداري والاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والشركاء الدوليين والخريجين لإجراء مناقشات مفتوحة وحاسمة بشأن الخيارات السياسية التي يتخذها المجتمع الدولي وتأثيراتها على ديناميكيات الأمن العالمي. وكان الهدف العام هو تسليط الضوء على التوازن المعقد بين المبادرات الأمنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واستعراض أطر مكافحة الإرهاب لتحديد مجالات التحسين والابتكار.

تضمنت الندوة سلسلة من حلقات النقاش والمتحدثين الرئيسيين والجلسات التفاعلية بقيادة خبراء بارزين وواضعي السياسات والأخصائيين الممارسين والأكاديميين. ووفرت المناقشات التعاونية منصة للمشاركين لتبادل الأفكار وطرح أسئلة صعبة حول أفضل الممارسات والاتجاهات الناشئة. كان من أبرز الأحداث مناقشة بين الأمين التنفيذي ستيفن هيل وحضرة القاضي ستيفن ج. برايز، وهو قاضي مشارك (متقاعد حالياً) في المحكمة العليا الأمريكية، وأسفرت هذه المناقشة عن أفكار مثيرة حول تقاطع العدالة وسيادة القانون في عالم مكافحة الإرهاب.

أعقب هذه الندوة احتفالات بالذكرى السنوية التي استضافها فخامة الرئيس الفخري جورج فيلا من مالطا في قصر فيردالا. ويجري التخطيط لمزيد من الأنشطة لبقية العام إضافة للعمل الاعتيادي الذي يقوم به المعهد في جميع أنحاء العالم.

ونحن نحتفل بهذه السنوات العشر من التميز، نتطلع إلى مواصلة مهمتنا بنفس التفاني والالتزام للعقد المقبل وما بعده.

"لسوء الحظ، لا يزال السلام والأمن والاستقرار أهدافًا بعيدة المنال في العديد من البلدان حول العالم، فالإرهاب والافتقار إلى نظم فعالة للعدالة الجنائية عاملان يسهمان في ذلك.

ساهم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، منذ إنشائه، بشكل كبير في تعزيز الأمن في العديد من البلدان،

حيث ساعد خريجو المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون البالغ عددهم 9000 من 130 دولة، في تعزيز التعاون الدولي وإرساء سيادة القانون. وجميع هذه الجهود تتماشى مع أهداف مالطا التي تطمح أن تكون منارة للسلام وركناً من أركان العدالة في هذا العالم المضطرب ".

عندما أتمعن في هذه النتائج، أشعر بارتياح كبير عندما أدرك أن حرصي على إنشاء هذه المؤسسة في مالطا قبل 10 سنوات لم يضع سدى بل أثمر بنتائج عظيمة ".

الرئيس الفخري الدكتور جورج فيلا

200+
دورة وورشة عمل

9000+
خريج

10
سنوات

130+
دولة مشاركة

50+
منحة

الوحدة الأكاديمية

تأسست الوحدة الأكاديمية في عام 2020، وهي إضافة مهمة إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تقدم دورات تأسيسية أطول متعددة الأساليب تمكن الأخصائيين الممارسين المسؤولين عن إجراءات مكافحة الإرهاب، أو أولئك الذين قد يتولون مثل هذه المسؤوليات قريباً، من التدريب على المهارات العملية والأساسية. وتتضمن هذه الدورات أيضًا التعلم المعزز، وهو أمر بالغ الأهمية لتحديث الممارسات والاحتفاظ بالمعرفة بشكل أفضل والتواصل الفعال.

تهدف كل دورة تقدمها الوحدة إلى تعزيز معارف الأخصائيين الممارسين ومهاراتهم مع تعزيز فرص التواصل والدعم المتبادل، حيث تُعدل هذه الدورات لتناسب الاحتياجات المحددة للبلدان الشريكة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأطرها القانونية وتُقدم بلغات العمل الرئيسية للممارسين (العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية).

يتكون فريق الوحدة الأكاديمية من أخصائيين ممارسين متمرسين ذوي خلفيات قانونية يكمل بعضها البعض، يُعرفون باسم الزملاء المقيمين في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ويقوم هذا الفريق بتنسيق الخبرة الفنية التي يقدمها فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بما في ذلك كبار مستشاري المعهد، وكذلك المعارف التي تنتجها شبكة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمجلس الاستشاري.

تستخدم الوحدة الأكاديمية التعلم المختلط المبتكر ونهج الند للند، والذي يوفر الوقت ونتج عن مزايا تتعلق بالسلامة، ويحسن المهارات الرقمية والشبكات، ويقلل من انبعاثات الكربون.

كان عام 2023 عامًا محوريًا للوحدة الأكاديمية، حيث شهد إطلاق أول دورة بعنوان:"المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمات (أو TJ CTAC)" المصممة لتعزيز قدرات القضاة على الفصل في القضايا المتعلقة بالإرهاب. تُعتبر هذه الدورة الجديدة جزءاً من سلسلة بناء قدرات العدالة الجنائية من خلال التركيز على الاحتياجات والأدوار الفريدة لقضاة المحاكمات في إجراءات مكافحة الإرهاب، وتتضمن أنشطة عبر الإنترنت وشخصيًا.

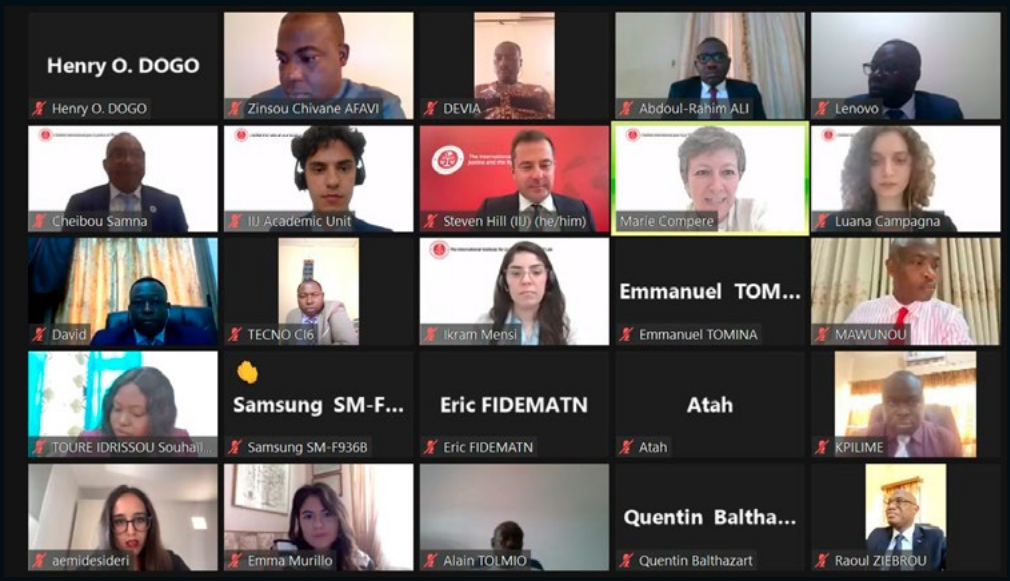

تواصل الوحدة الأكاديمية تصميم وتنفيذ دورات "المنهج الأكاديمي في التحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (IP CTAC)" التي تبني قدرات المدعين العامين وقضاة التحقيق والمحققين بشأن التحقيقات الاستباقية وردود الفعل ومقاضاة الإرهابيين والجرائم العابرة للحدود الأخرى ذات الصلة. تتضمن هذه الدورات أنشطة عبر الإنترنت – والتي يمكن أن يكون أيضًا دورة مستقلة، مثل دورة المنهاج الاكاديمي الإلكتروني لمكافحة الإرهاب المخصصة للتحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية، بالإضافة لدورة شخصية مخصصة للتحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية.

قامت الوحدة الأكاديمية منذ إنشائها بتدريب ما يصل إلى 200 أخصائي ممارس من 33 دولة في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وأنشأت شبكة خريجين ديناميكية. أفاد ما لا يقل عن 85 ٪ من الخريجين من دورات الوحدة الأكاديمية أنهم يستخدمون المهارات والمعرفة من الدورات في عملهم اليومي و/ أو مشاركة معلومات الدورة مع أقرانهم خلال الأشهر الأربعة الأولى من إكمالها.

بشكل عام، تساهم دورات الوحدة الأكاديمية في حماية سيادة القانون من خلال تعزيز الخبرة بين الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية في جهودهم الحاسمة لمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الأخرى. وبهذا المعنى، فإن هذه الدورات تجعل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مركزاً ومورداً دولياً لا غنى عنه لبناء القدرات في مجال العدالة الجنائية، ودعم الأخصائيين الممارسين والمؤسسات للتصدي بفعالية للإرهاب والجريمة العابرة للحدود بما يتوافق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون.

حول دورات "المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)"

مكافحة الإرهاب في الوحدة الاكاديمية: جرى تعديل دورات المنهج الأكاديمي للوحدة الأكاديمية لتناسب القانون المدني والقانون العام وأنظمة العدالة المختلفة، بالإضافة إلى تصميمها وفقًا للاحتياجات المحددة للأخصائيين الممارسين في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

تضم كل دورة ما لا يزيد عن 25 مشاركًا وتعمل على تعزيز معارف الأخصائيين الممارسين ومهاراتهم بالإضافة إلى تعزيز فرص التواصل والدعم المتبادل. يعتمد اختيار البلدان لهذه الدورات على الاحتياجات المؤسسية والقضائية والتشغيلية المشتركة للدول الشريكة، ومن العوامل التي تساهم في الاختيار وجود لغة عمل مشتركة وتهديدات إرهابية مماثلة وإجراءات مكافحة الإرهاب عبر الحدود، وتشابه المعايير القانونية في القانون العام للبلدان، وتوفر فرصة لتحسين التعاون القضائي الدولي.

تهدف هذه الدورات، بناءً على مهارات وكفاءات الأخصائيين الممارسين في مجال مكافحة الإرهاب، إلى إحداث تأثير دائم على المشاركين، وبالتالي على مؤسساتهم المحلية وقدراتهم الوطنية على الاستجابة القضائية لمكافحة الإرهاب.

يستخدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون "نهج التعلم المعكوس"، حيث يدرس المشاركون الموارد بأنفسهم ثم ينخرطون في جلسات عبر الإنترنت مدفوعة بتمارين عملية. ثم تسمح المكونات الشخصية والتي تحتاج إلى وقت عمل كامل للمشاركين بتعزيز الشعور بالثقة المتبادلة والمهارات والمعرفة من خلال نهج التعلم المعكوس، على نفس المنصة عبر الإنترنت، وهذا كله بالتزامن مع تطبيق نهج التعلم التشاركي.

حيث يشرك هذا النهج بشكل مباشر المشاركين في عملية التعلم، ويتبع طريقتين تعليميتين رئيسيتين:

1. حالة محاكاة للإرهاب عبر الحدود تسمح للمشاركين بالتعلم من خلال تطبيق معارفهم ومهاراتهم بشكل مباشر. في نهاية كل تمرين، يناقش ميسرو المنهج الاكاديمي لمكافحة الإرهاب النقاط البارزة والدروس المستفادة والقضايا التي يجب تحسينها في جلسة عامة.
2. لتناوب بين الحلقات الدراسية التدريبية والتمارين العملية في إطار الحالة التي يجري محاكاتها لتعميق المهارات الأساسية للمشاركين في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية.

في عام 2023، بدأنا في تقديم نوعين من دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب: دورة **"المنهج الأكاديمي في التحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب"** التي تبني قدرات المدعين العامين وقضاة التحقيق والمحققين في كل من التحقيقات الاستباقية وردود

الفعل وكذلك مقاضاة الإرهابيين والمتهمين بالجرائم العابرة للحدود الأخرى ذات الصلة؛ ودورة **"المنهج الأكاديمي في مكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمات"** المصممة لزيادة قدرات القضاة على الفصل في القضايا المتعلقة بالإرهاب. يتضمن كلا النوعين من دورات المنهج الاكاديمي مكونات شخصية وعبر الانترنت. ومع ذلك، يمكن أن يكون المكون عبر الإنترنت الخاص بدورة "التحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب: المناهج الأكاديمية" بمثابة دورة مستقلة مخصصة للتحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية.

يوفر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إمكانية الوصول إلى منشأة فريدة من نوعها، مع إمكانية الوصول على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع إلى مصادر وأدوات محدثة ودقيقة وشرعية ومنصة المعهد لجهات الاتصال ذات الصلة، وجميعها متاحة للمشاركين طوال فترة دراستهم وما بعدها. يهدف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا إلى بناء جسور داخل أنشطة المعهد الأخرى وخارجها، مع مؤسسات التدريب الوطنية أو الإقليمية والمشاريع الثنائية أو المتعددة الأطراف لشركاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. وتعمل هذه القدرة المتزايدة للأخصائيين الممارسين بدورها على دعم تطوير مؤسسات العدالة التي تؤدي دورًا رئيسيًا في تحقيق سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

أخيرًا، لضمان أهمية الدورات المبتكرة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وكذلك للحفاظ على اتساق وتميز هذه التنسيقات وتحسينها باستمرار، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، في الربع الأخير من عام 2023، تقييمًا مستقلًا لتأثير دورات المناهج الاكاديمية الإلكترونية لمكافحة الإرهاب على مدى السنوات الثلاث من تنفيذها، كما أجرى تحليل متعمق للبيانات التي تم جمعها من أكثر من 600 استمارة طلب للالتحاق بدورات المناهج الاكاديمية الشخصية وعبر الانترنت لمرشحيها المختارين وغير المختارين. تهدف هذه المراجعات إلى (1) تحليل الاتجاهات والاحتياجات من جمهور المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على مدى السنوات الثلاث الماضية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا عواقب الوباء العالمي، (2) التعاون مع الفرق متعددة الوظائف لمواجهة التحديات والفرص المتعلقة بالبيانات، بما في ذلك مع خريجي المعهد وشركائه، و (3) إبلاغ التحسينات داخل فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وتقديم رؤى قابلة للتنفيذ ودعم عمليات صنع القرار من خلال تقديم توصيات قائمة على البيانات لإثراء المقترحات المستقبلية وأشكال ومحتوى أنشطته.

كان لمشاركتي في نشاط المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تأثير واضح على ممارستي المهنية اليومية، حيث مكنني نشاط المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من تطوير ردود فعل جيدة للغاية ومعرفة متعمقة في هذا المجال. وقمت بتطبيق المعرفة التي اكتسبتها من دورات المعهد حول الجريمة المنظمة في عملي اليومي في المحاكم."

"يسعدنا حضور هذه الدورة التي ستساهم في جهودنا لمكافحة الإرهاب، يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا ببناء قدرات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية والمدعين العامين والمحققين وغيرهم لكي يؤدوا دوراً حاسماً في نظام العدالة في أفريقيا. يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالتعاون مع الأخصائيين الممارسين على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، لتصميم [وحدات] بناء القدرات ذات التأثير المستدام، ويدعم المعهد الأطراف والمؤسسات للتصدي بفعالية للإرهاب وجرائم المعاملات بما يتوافق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتعلمنا من هذه الدورة العديد من الموضوعات التي ستساهم في الملاحقة القضائية الناجحة لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة الأخرى ".

5	112	1092

- شدد المشاركون على الحاجة إلى التدريب المستمر وإلى دورات تنشيطية وإجراء عمليات التقييم باستمرار. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التعاون مع المدارس القضائية الوطنية لكي يستفيد من تدريباته المبتكرة جمهور أوسع، وإضفاء الطابع المؤسسي على جهود بناء القدرات وتوفير فرص التواصل المستمر.
- يمكن النظر في إعطاء الأولوية للجانب العملي للتدريبات التي تحدث عبر الحضور شخصياً، وتمديد مدة الدورات التدريبية عبر الإنترنت، وإجراء تمارين التجارب الوهمية والزيارات الميدانية لتعزيز التعلم والفهم العملي.
- حدد المشاركون جوانب محددة مثل حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات، والصلة بين الإرهاب والأمن البحري، ودور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب كمجال يتطلب مساعدة تقنية أكثر كثافة.

دورات المناهج الأكاديمية لمكافحة الإرهاب عبر الحضور شخصياً وعبر الانترنت في 2022 – 2023

دورة المناهج الأكاديمية لمكافحة الإرهاب الأولى للأخصائيين الممارسين الناطقين باللغة العربية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في الفترة من 6 إلى 16 مارس، قدمت الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول دورة تدريبية شخصية باللغة العربية للأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية في الخطوط الأمامية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استخدمت الدورة نسخة سياقية من المنهج الأكاديمي الرائد للوحدة الأكاديمية لمكافحة الإرهاب، وبنت مهارات وقدرات 16 من محققي الشرطة والمدعين العامين وقضاة التحقيق من الجزائر وتشاد والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس،

وكان الهدف من هذه الدورة التأسيسية الممولة من وزارة الخارجية الأمريكية والتي تجعل المتدرب يعيش أنشطتها وينغمر بها، إلى تعزيز المهارات الأساسية للأخصائيين الممارسين في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم الإرهابية من خلال:

- زيادة الوعي بالأساليب المتناسبة والمعقولة والمبررة للتحقيق في الإرهاب، بما يتوافق مع حقوق الإنسان، بما في ذلك تقنيات التحقيق الخاصة.
- تحسين مهارات الصياغة والدعوة لإيصال الحقائق والحجج القانونية بدقة.
- تنفيذ إجراءات فعالة لإدارة القضايا للحد من تأخير المحاكمات.
- تحسين مشاركة الشهود والضحايا في التحقيقات والملاحقات القضائية للجناة، بما في ذلك من خلال آليات حماية أفضل.
- تعزيز المعرفة بالممارسات الدولية الجيدة للتحقيق والمقاضاة الفعالين في قضايا الإرهاب.
- تعزيز الشبكات الدولية والتعاون الدولي لتحسين جمع الأدلة والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

قالت السيدة حنان قداس، نائبة المدعي العام في تونس: "مكنتني دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب شخصيًا من الحصول على معرفة قوية في الأنظمة القانونية الأخرى في البلدان العربية، ولقد تعلمت أيضًا المزيد عن المنظمات الموجودة على الأرض وأنا الآن متحمسة للغاية للعودة إلى دياري وإيجاد طرق [للتعاون] مع هذه المنظمات ".

يستخدم المدربون في جميع دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب الأساليب التربوية التفاعلية التي يُطلب من المشاركين من خلالها حل المشكلات والتحديات الناشئة أثناء التحقيق في قضية إرهاب افتراضية عبر الحدود. تعزز عملية حل المشكلات النشطة المهارات والممارسات الجيدة ذات الصلة المقدمة في مواد الدورة. سمحت تمارين حل المشكلات للمشاركين بتعميق معارفهم الأساسية وستسهل استخدام وتنفيذ هذه المهارات الجديدة في عملهم في ولاياتهم القضائية الوطنية.

وفي معرض حديثه عن هذا النهج، ذكر السيد بلال القطاونة، قاضي الأمن العام من الأردن: "لقد كانت هذه الدورة فرصة عظيمة لنا جميعًا لتبادل الخبرات والمعرفة من خلال التمارين الجماعية واتخاذ القرارات في مجموعات، وهي طريقة لإظهار أننا جميعاً الآن نملك أرضية مشتركة بفضل دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب".

بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الدورة جلسات تدريبية مهمة حول قضايا العدالة الجنائية المعاصرة، بما في ذلك ممارسات الاحتجاز، والترابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة، واستخدام الأسلحة النارية والذخيرة كدليل حاسم في التحقيقات، واستخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الناشئة. استفادت هذه الجلسات من مساهمات العديد من الخبراء الخارجيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك ممثلو منظمات مثل المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (GI - TOC) وبحوث تسلح النزاعات. رحبت دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب الخامسة التي تتطلب الحضور شخصياً بالأخصائيين الممارسين الذين عملوا سابقًا معًا خلال إحدى دورات المنهج الأكاديمي عبر الإنترنت باللغة الفرنسية أو باللغة العربية في الوحدة الأكاديمية حول التحقيقات الاستباقية لتعزيز وتعميق شبكات المشاركين وتعاونهم.

دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب الثانية للأخصائيين الممارسين الأفارقة الناطقين باللغة الإنجليزية

في الفترة من 16 إلى 26 مايو، أجرت الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لدعم الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية في الخطوط الأمامية، كانت هذه الدورة التأسيسية المليئة بالأنشطة التي تجعل المتدرب يعيش الحالة والتي مولتها وزارة الخارجية الأمريكية، هي الدورة الثانية المقدمة للأخصائيين الممارسين الناطقين باللغة الإنجليزية من شرق وغرب إفريقيا. وعززت مهارات وقدرات 23 من محققي الشرطة والمدعين العامين وقضاة التحقيق من الكاميرون وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا ورواندا والصومال وأوغندا.

أثرت الخلفيات الجغرافية والمهنية المتنوعة للمشاركين مناقشات الدورة. وأشاد ديفيد سيجندو واسوا، كبير مفوضي الشرطة في قوة الشرطة الأوغندية، بالفرصة المتاحة لفهم وجهات النظر المختلفة في بيئة صفية موحدة يسترشد بها الخبراء.

استخدم المدربون، الذين لديهم خلفيات كقضاة ومدعين عامين ومحققين ومحامين للدفاع، أساليب تربوية تفاعلية بطريقة تتطلب من المشاركين حل المشكلات المتعلقة بقضية إرهاب افتراضية عبر الحدود، كما قدموا بعض دراسات الحالة لتحفيز المناقشات حول حماية الشهود والضحايا وسلامة قاعات المحكمة. أعرب المشاركون عن تقديرهم لهذا النهج، ووجدوه مؤثرًا في تعلم المهارات العملية.

عززت عملية حل المشكلات النشطة المهارات والممارسات المقدمة في مواد الدورة، مما سمح للمشاركين بتعميق معارفهم وتطبيق مهارات جديدة في ولاياتهم القضائية الوطنية.

حققت دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب التكافؤ بين الجنسين بين المشاركين للمرة الثانية حيث شكلت النساء الغالبية وهذا يدل على التزام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالمساواة بين الجنسين. **أعربت السيدة باتيلدا موشي، المدعية العامة التنزانية، عن تقديرها لهذه الجهود واعترفت بتزايد أدوار المرأة في صنع القرار وكذلك في قيادة التحقيقات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.**

"شهدنا مدى اهتمام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بإشراك المرأة في مكافحة الإرهاب، حيث يزداد عدد النساء اللواتي يشاركن في هذه الأنشطة. إنّ المرأة جزء لا يتجزأ من [عملية] صنع القرار، فهي الآن تقود التحقيقات [وتنشط] في جميع المجالات في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب. لذلك، أحيي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على الخطوات التي اتخذها لتقدير النساء في هذه المعركة ".

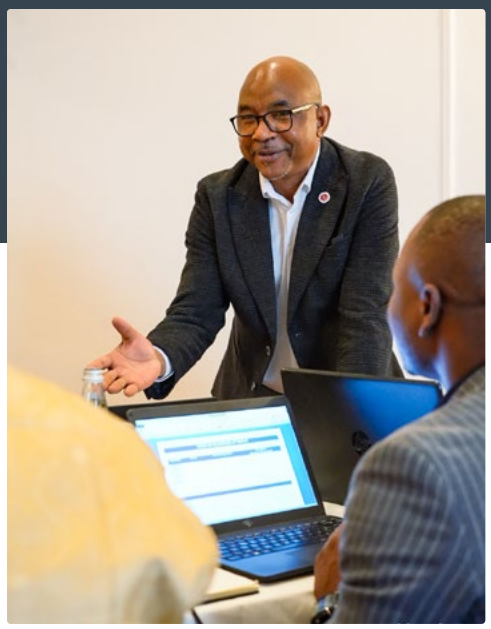

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمات: الطبعة الأولى للأخصائيين الممارسين من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في سبتمبر وأكتوبر 2023، بدعم من الحكومتين الفرنسية والألمانية، أطلقت الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون برنامج "المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب"، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مهارات القضاة الذين يشرفون على الإجراءات المتعلقة بالإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

تضمنت النسخة الافتتاحية حالات حوادث إرهابية وهمية وجلسات تدريبية تفاعلية لتعميق المهارات الأساسية للأخصائيين الممارسين. وتألفت الدورة من مكونات تتطلب الحضور شخصياً وأخرى عبر الإنترنت، حيث امتدت الأنشطة عبر الإنترنت لأكثر من شهر واستمرت الأنشطة الحضورية لمدة أسبوع في مالطا. وأجريت الدورة باللغة الفرنسية بقيادة سعادة القاضية ماري كومبير، مديرة الوحدة الأكاديمية، والزميل المقيم شيبو سمنة، المدعي العام السابق في نيامي. وكان من بين المتحدثين الضيوف هيلين سيسي، محامية في نقابة المحامين في داكار، وغيوم سوتو مايور، خبير في غرب ووسط أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ساهم في الدورة قاضٍ فرنسي، الرئيس السابق لمحكمة الجنايات في باريس، الذي ترأس قضايا الإرهاب في 13 نوفمبر 2015.

وشارك في البرنامج تسعة عشر قاضياً من ستة بلدان ناطقة بالفرنسية في مجال القانون المدني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (بنن وتشاد وساحل العاج وموريتانيا والسنغال وتوغو)، وتبادلوا الآراء وتعاونوا عبر الإنترنت وشخصياً لمدة شهر، وأثنى الحضور على طبيعة البرنامج الذي ينتهج نظام نظير إلى نظير وأكدوا على أهمية التطبيق العملي ونهجه المبتكر والمكثف. **وسلط كوسيفي سوسو، القاضي الإصلاحي والمدني لتسيفي في توغو، الضوء على الثغرات في النصوص القانونية الوطنية لتوغو مقارنة بالصكوك القانونية الدولية التي كشف عنها التدريب. وأعرب عن امتنانه للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والجهات المانحة، فرنسا وألمانيا، وأوصى بمواصلة مشاركة توغو في تدريب المنهج الاكاديمي لمكافحة الارهاب المستقبلي. وأضاف: "نود أن نعرب عن خالص شكرنا للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمانحين، ولا سيما فرنسا وألمانيا، الذين وضعوا ثقتهم في جهود المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لدعم تنظيم هذا التدريب (...) ونوصي بأن تشارك توغو دائمًا بدورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب المستقبلي، حيث وجدنا هذا التدريب مناسبًا للغاية". وأشار مشارك آخر إلى أنه "لا يوجد برنامج تدريبي أكثر تعمقًا وأقرب إلى الواقع" من برنامج المعهد.**

المنهج الأكاديمي عبر الإنترنت لمكافحة الإرهاب: الطبعة الرابعة للأخصائيين الممارسين من غرب أفريقيا والساحل

في سبتمبر 2023، بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية، أجرت الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الدورة التدريبية الرابعة عبر الإنترنت حول التحقيقات الاستباقية والملاحقة القضائية. وشارك في الاجتماع أربعة وعشرون مدعياً عاماً وقضاة تحقيق من ستة بلدان ناطقة بالفرنسية في مجال القانون المدني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (بنن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وموريتانيا، وتوغو).

تضمنت جلسات عبر الإنترنت لمدة أسبوع واحد من خلال منصة الوحدة الأكاديمية عبر الإنترنت تلاها أسبوعين من جلسات البث الحي المباشر. وشملت هذه الجلسات المباشرة ثلاث جلسات تعليمية تفاعلية في مجموعات صغيرة حول "التنسيق الفعال بين المحققين والمدعين العامين" و "جمع الأدلة من أجل الملاحقات القضائية الناجحة" و "التحقيقات عبر الحدود". وقدمت الدورة باللغة الفرنسية بقيادة حضرة القاضية ماري كومبير، مديرة الوحدة الأكاديمية، والزميل المقيم والمدعي العام السابق في نيامي، السيد شيبو سمنة.

شارك الأخصائيون الممارسون بنشاط في مواد الدورة التدريبية والجلسات المباشرة، ووجدوا أن دورة المنهج الأكاديمي عبر الإنترنت لمكافحة الإرهاب مفيدة ودقيقة وذات صلة بعملهم. وذكر السيد دينغاماجي كارلوس روتا، مدير التشريعات والاتفاقات في تشاد، أن الدورة ستؤدي إلى إصلاحات في تشريعات بلاده بناءً على توصيات المعهد. سلط السيد بلاسيد كليمنت ماونو، نائب المدعي العام في محكمة استئناف لومي في توغو، الضوء على أهمية العمل الجماعي وخطط التنسيق التي تمت دراستها خلال الدورة، مع التأكيد على قيمة ما تعلموه وتأثيره على عملهم.

الإصدار الثالث للأخصائيين الممارسين من غرب أفريقيا والساحل

في نوفمبر 2023، بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية، أجرت الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الطبعة الثالثة من دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب. وشارك في الاجتماع أربعة وعشرون محققاً وقضاة تحقيق ومدعياً عاماً من سبعة بلدان ناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (بنن، والكاميرون، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوتديفوار، وموريتانيا، وتوغو). كان هؤلاء الأخصائيون الممارسون الذين كان مستواهم يتراوح من المستوى المتوسط إلى المستوى الأعلى قد أكملوا سابقًا دورة المنهج الأكاديمي عبر الإنترنت لمكافحة الإرهاب حول التحقيقات الاستباقية في مكافحة الإرهاب وتمت دعوتهم إلى مالطا لحضور هذه الدورة المكثفة القائمة على حقوق الإنسان لمدة تسعة أيام لتوسيع تخصصهم في هذا المجال الحاسم والمتطور.

وشملت الدورة، التي قادتها على أساس النظير للنظير سعادة القاضية ماري كومبير مديرة الوحدة الأكاديمية، والسيد شيبو سمنة الزميل المقيم والمدعي العام السابق في نيامي، وخبراء دوليين في الموضوع مثل عبدو شيفو وكمال توري من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وليو جاري من أبحاث التسلح في النزاعات، وتاتيانا سميرنوفا وهي باحثة ما بعد الدكتوراه في جامعة شيربروك (كندا)، وأشخاص آخرين. ركزت التدريبات العملية على محاكاة قضية الإرهاب الدولي، والتي تغطي خطوات مختلفة بدءاً من الهجوم الإرهابي ووصولاً إلى المحاكمة. وشملت المواضيع التي تمت تغطيتها طريقة عمل الجماعات الإرهابية وإدارة مسرح الجريمة والتحليل القضائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة والأسلحة والذخيرة وجمع الأدلة (لا سيما المسائل المالية والأصول الإرهابية)، وتنظيم جلسات المحكمة مع احترام قواعد المحاكمة العادلة.

شارك المشاركون بنشاط في تبادل الخبرات والتحديات والسياقات من بلدانهم. وجدوا أن دورتي المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب التي أجريت عبر الإنترنت والتي أجريت حضورياً مفيدتان لممارستهم اليومية ويعتزمون تطبيق ما تعلموه. وأكدت السيدة مانكنتسوب وامبا، رئيسة وحدة الرصد في وزارة العدل في الكاميرون، على أهمية البرنامج للمنظورين الأمني والتشريعي في الكاميرون، وعزمها على تبادل المعرفة مع زملائها. وأعربت السيدة غناكاجا، المدعية العامة لمحكمة كوتونو في بنن، عن طبيعة البرنامج الثرية والتزامها بتعميق معرفتها بمكافحة الإرهاب في بنن.

أصبح المشاركون في دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب الآن جزءًا من مجتمع خريجي الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والذي يضم ما يصل إلى 200 من الجهات الفاعلة المتوسطة إلى العليا في مجال مكافحة الإرهاب من 33 دولة منذ إطلاق الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. يقدر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ثقة ودعم الجهات المانحة له، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والدنمارك وأستراليا والمملكة المتحدة، في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وقالت السيدة مانكنتسوب وامبا، رئيسة وحدة الرصد في وزارة العدل في الكاميرون: "يسعدني أن أكون هنا فهذا البرنامج ذو أهمية كبيرة للكاميرون من حيث المنظورين الأمني والتشريعي، وسيساعدنا ذلك على تقديم الدعم على الجانب التشريعي وتدريب مختلف الأخصائيين الممارسين ". وأكدت أنهم سيشاركون المعارف التي حصلوا عليها من خلال هذا البرنامج مع زملائهم.

المعهد الدولي

الوحدة البرامجية

تقدم الوحدة البرامجية مجموعة من ورش العمل لبناء القدرات والتبادلات المهنية للأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية بحيث تكون هذه البرامج مصممة خصيصًا للسياقات الوطنية والإقليمية، مع التركيز على التطبيق العملي للمهارات والممارسات الجيدة لمواجهة تحديات العالم الحقيقي.

تدعم برامجنا تنفيذ الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وتوصياته ذات الصلة، واستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الأطر الإقليمية والدولية الأخرى.

أنهت الوحدة البرامجية عام 2023 بوضع خطة عمل طموحة ورؤية استراتيجية أكبر ومجموعة من الشراكات الجديدة، ونجحت في تنفيذ 23 برنامجًا عبر محفظتها. كما ساعدت الوحدة البرامجية في دمج استراتيجية الرصد والتقييم للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في جميع برامجها، وعززت التنمية المؤسسية والمهنية على حد سواء، وأقامت علاقات جديدة مع المانحين.

تناولت البرامج المقدمة في عام 2023 كل مجال من المجالات المواضيعية الثلاثة التالية وأهداف كل منها، والتي تستند إلى بعضها البعض ويثري بعضها البعض الآخر.

المجال المواضيعي	الهدف	مجالات التركيز في عام 2023
معالجة التحديات المتطورة	التركيز على القضايا الملحة على النحو الذي حددته الوحدة البرامجية وشركاؤها.	• مكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية • مكافحة تمويل الإرهاب • ديناميكيات النوع الاجتماعي في الإرهاب (العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب، ودور المرأة في الإرهاب)
صون الحقوق	تشجيع الحلول لمجموعات ومشاكل محددة بما يتوافق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون.	• القضاء الخاص بالأحداث • المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون
جمع الأدلة وإثبات الدعوى	تعزيز قدرة الأخصائيين الممارسين على تحديد الأدلة وجمعها وتحليلها، ووضع آليات رسمية وغير رسمية لتبادل الأدلة، وبناء قضايا شاملة قائمة على الأدلة لدعم الملاحقات القضائية الناجحة	• مبادرة السلطات المركزية العالمية والمساعدة القانونية المتبادلة • مبادرة بناء القدرات القضائية • التحقيقات • مشروع الإثبات والأدلة الميدانية وغيرها من المشاريع المتعلقة بمشاركة المعلومات والأدلة

معالجة التحديات المتطورة

من خلال عملها على مواجهة التحديات المتطورة، تستجيب الوحدة البرامجية بشكل إبداعي وهادف للاتجاهات والتهديدات الملحة، وتقدم رؤى متعمقة ومتعددة الأبعاد لمساعدة كل من الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية ومجموعة من الشركاء الآخرين في فهم هذه الاتجاهات والتهديدات والتصدي لها بشكل أفضل. في عام 2023، ركز عمل الوحدة البرامجية على ثلاث مبادرات: التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية ومكافحة تمويل الإرهاب وديناميكيات النوع الاجتماعي في الإرهاب، وكلها من المقرر أن تستمر في النمو حتى عام 2024 وما بعده.

مكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية

اكتسب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سمعة دولية بفضل برامجه الممتازة وخبرته بالمواضيع حول تهديد التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية، كما استمر المعهد في إثراء سجله الحافل بالنجاح في عام 2023 من خلال برنامج يركز على **التطرف المؤدي إلى العنف موجه لأفراد الجيش وإنفاذ القانون النشطين والمتقاعدين**. اجتمع حول نشاط المائدة المستديرة، المعنونة معالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية داخل صفوف أجهزة الأمن، 30 من الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية وواضعي السياسات من الدول الأساسية في الوحدة البرامجية المشاركة في موضوع التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية، بالإضافة إلى كبار الخبراء والباحثين الأكاديميين وخبراء مراكز الفكر، وأجريت مناقشات صريحة ومكثفة حول نطاق المشكلة، وكيفية فحص التطرف العنيف قبل وأثناء الخدمة، وأفضل طريقة للاستجابة لهذا النوع من "التهديد الداخلي" عند حدوثه.

وتناولت الجلسات كيفية قيام الحكومات فحص أفراد جهاز الأمن، سواء أثناء التجنيد أو أثناء الخدمة الفعلية، لمعرفة تاريخ و/أو مخاطر التطرف المؤدي إلى العنف، والتدريب على مكافحة دعاية التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية وبناء قدرة أفراد الخدمة على مواجهة التطرف، والتحقيق في الحالات المثيرة للقلق، واستخدام التدابير التأديبية أو الملاحقة القضائية في حالات معينة يكون فيها السلوك أكثر خطورة. تستند هذه التبادلات المتعمقة – مثل تلك الموجودة في جميع برامج التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية التابعة للوحدة البرامجية– إلى إرشادات الممارسات الجيدة الواردة في دليل الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمعالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصريةوالعرقية، والذي يتوفر الآن باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية على موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

تخطط الوحدة البرامجية لإطلاق برنامجين للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية في عام 2024، بما في ذلك برنامج ثانٍ في لندن بالشراكة مع المملكة المتحدة بالإضافة إلى إطلاق أول برنامج في الأرجنتين.

"قضية التطرف داخل قوات الأمن أمر بالغ الأهمية ويتطلب الاهتمام، واكتسبت من خلال هذا النشاط رؤى قيّمة حول كيفيّة تجسّد هذا التّهديد حتّى الآن. ومكنني المنتدى الذي أُنشئ للأخصائيين الممارسين وصانعي السياسات من التعلم من الآخرين وتحديد التدابير العملية للكشف عن التطرف ومكافحته بشكل استباقي".

54	27	1

- يمكن تقديم المزيد من المساعدة التقنية المكثفة لسد الفجوة بين المستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات والنهج المعياري لتقييم المخاطر.
- يمكن النظر في تعزيز التفاعل وكذلك التعمق في مواضيع محددة من خلال تمديد مدة الأنشطة، ودعوة الجماهير من تخصصات متعددة، وإعداد شكل محادثة يتمتع بالأريحية للسماح بالمناقشات والحوارات المفتوحة.

مكافحة تمويل الإرهاب

طوال عام 2023، واصلت الوحدة البرامجية تنفيذ برامج مكافحة تمويل الإرهاب لبناء قدرات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة تمويل الإرهاب بشكل فعال باتباع نهج منهجي في إطار استراتيجية الوحدة البرامجية لمكافحة تمويل الإرهاب. لا يعزز هذا العمل ثقافة التحقيق الاستباقية ويشجع التعاون الدولي والإقليمي والمشترك بين الوكالات فحسب، بل يعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للكشف عن تمويل الإرهاب وتعطيله.

في عام 2023، ركزت الوحدة البرامجية في هذا المجال على التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بإساءة استخدام القطاع غير الربحي والأعمال والمهن غير المالية المحددة، مع التركيز الجغرافي على الشرق الأوسط وغرب إفريقيا. في يناير، جمعت الوحدة البرامجية ممثلين من البحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن لإجراء مناقشات متعمقة حول كيفية **حماية المنظمات غير الربحية من سوء الاستخدام الذي يؤدي إلى تمويل الإرهاب،** وبعد المناقشات حول مخاطر تمويل الإرهاب الحالية للمنظمات غير الربحية، وتبادل تدابير الدولة المقابلة والممارسات الجيدة والتزامات الإبلاغ، صاغ المشاركون توصيات لحكوماتهم والهيئات ذاتية التنظيم التي تعمل في القطاع غير الربحي، بناءً على نقاط الضعف المحددة والممارسات الجيدة. وستكون هذه التوصيات أساسية لأنشطة المتابعة التي تقوم بها الوحدة البرامجية بشأن هذه المسألة.

كما واصلت الوحدة البرامجية عملها المتعلق بالتخفيف من المخاطر المرتبطة **بإساءة المؤسسات التجارية والأوساط المهنية غير المالية المعيَّنة لأغراض تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا،** حيث نفذت حلقة العمل الثالثة في سلسلة من حلقات العمل حول هذا الموضوع مع ممثلين من بنن وكوتديفوار والسنغال وتوغو. جمعت ورشة عمل أكتوبر في كوت ديفوار نفس المجموعة التي شاركت في ورشتي عمل سابقتين تم تنظيمهما في عامي 2021 و2022، بالإضافة إلى مشاركين جدد، واستندت إلى التعلم التدريجي، واستغلت العلاقات القائمة واستفادت من المدخلات والآراء الجديدة.

لدعم تركيز البرنامج على تحسين التعاون بين الوكالات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، طورت ورشة العمل الخبرة في التخفيف من المخاطر القطاعية المحددة، ورصد التزامات تمويل الإرهاب للقطاعات.

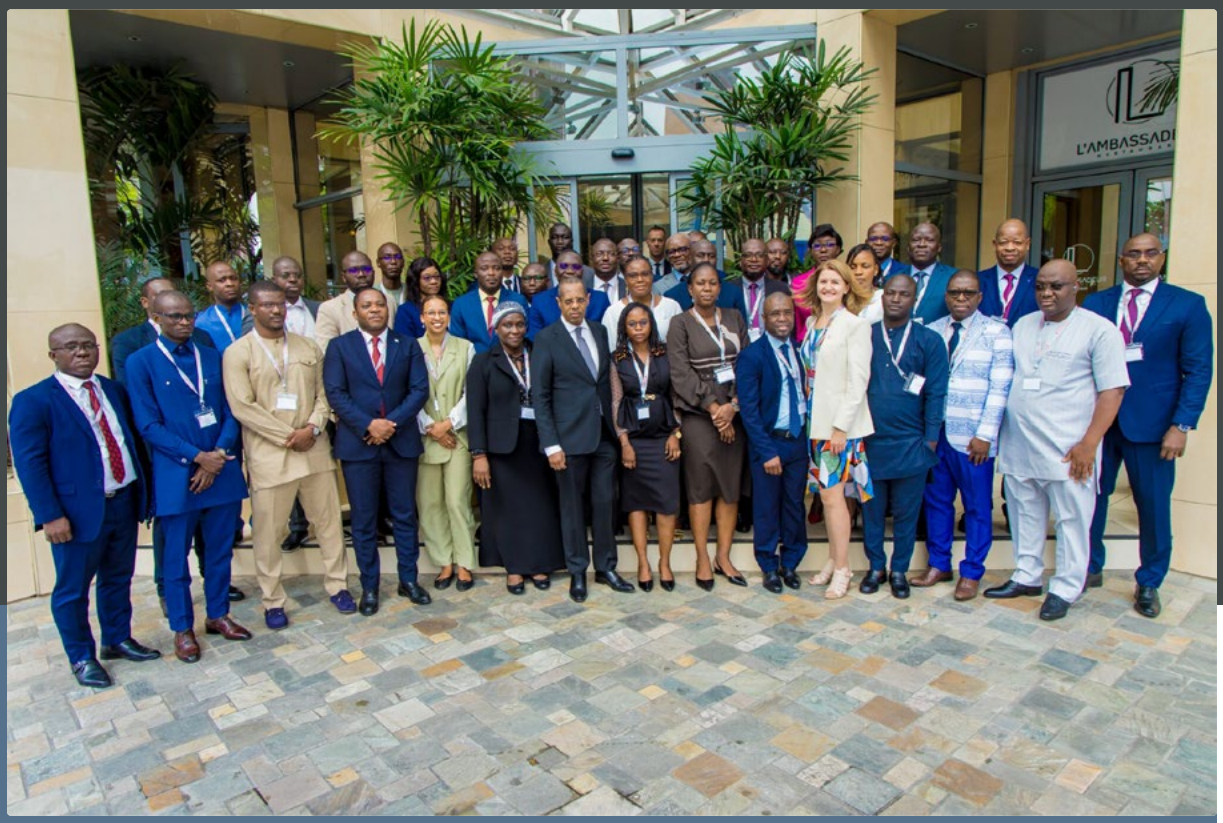
L'AMBASSADE

THE INTERNATIONAL INSTITUTE
FOR JUSTICE AND THE RULE OF LAW
INSTITUT INTERNATIONAL
POUR LA JUSTICE ET L'ETAT DE DROIT
MALTA
KUWAIT

مكافحة تمويل الإرهاب

عالية المخاطر، وبناء الثقة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التغيير الإجرائي والمؤسسي في مكان العمل، وتنفيذ تدابير الإشراف القائمة على المخاطر.

خلال ورشة العمل، أبلغت جميع وفود البلدان عن تقدم كبير في تحسين لوائح مكافحة تمويل الإرهاب ومستويات امتثال الكيانات المبلغة، مما أدى إلى تحسينات كبيرة في الامتثال العام. وقد أظهر ذلك التأثير الواقعي لجهود بناء القدرات في هذا المجال وإمكانية ترجمة المعرفة المكتسبة إلى ممارسة في أطر زمنية قصيرة نسبيًا.

سافرت الوحدة البرامجية إلى أبوجا في نوفمبر للعمل بشكل ثنائي مع **الأخصائيين الممارسين لمكافحة تمويل الإرهاب النيجيريين في برنامج تدريبي مخصص لمعالجة الثغرات في إطار مكافحة تمويل الإرهاب في البلاد** والتي ساهمت في إدراج نيجيريا في القائمة الرمادية من قبل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وجاءت هذه الجهود تزامناً مع جهود البرامج الإقليمية في غرب إفريقيا.

بعد مناقشات حول أوجه القصور الرئيسية في تمويل الإرهاب في البلاد، حدد المشاركون المجالات ذات الأولوية والخطوات التالية لتعزيز موقف نيجيريا من تمويل الإرهاب. ستساهم الدروس المستفادة الرئيسية من التدريب في تنفيذ خطة العمل الوطنية النيجيرية بشأن تمويل الإرهاب، ومن هذه الدروس التوصيات المتعلقة بإجراء تحقيقات موازية والرقمنة وتعزيز نظم إدارة القضايا وتحسين قرارات توجيه الاتهام في الملاحقات القضائية لمكافحة تمويل الإرهاب وزيادة المشاركة مع القطاع الخاص والسياسات التي تراعي منظور النوع الاجتماعي بشكل كامل.

ستواصل الوحدة البرامجية عملها في مجال تمويل الإرهاب طوال عام 2024 وما بعده، بما في ذلك سلسلة جديدة من جهود بناء القدرات في مجال تمويل الإرهاب في جنوب شرق آسيا.

"مكنني هذا التدريب من تعزيز قدراتي الوظيفية في مكافحة تمويل الإرهاب، كما مكنني من الانفتاح على الأخصائيين الممارسين القانونيين من البلدان الأخرى، الذين أقمنا من خلالهم اتصالات وأنشئنا علاقات".

"خلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بيئة يتبادل فيها المسؤولون في مختلف أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب الخبرات والتحديات والاقتراحات وتبادل الاتصالات من أجل تعزيز التواصل والتعاون بين الوكالات".

3	124	331

- وجد المشاركون أنه من المهم إقامة أنشطة تدريبية مماثلة دائماً وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتمكين المناقشات المتعمقة، وتسهيل التبادلات المستمرة والمنتظمة، وتطوير المزيد من مكونات التدريب العملي والتقني التي تقترح حالات عملية وهمية، وسيناريوها لحالات حقيقية، وتمارين لعب الأدوار وتمارين الطاولة.
- إنّ تعزيز المساعدة التقنية من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز إطار التعاون الرسمي بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة التعاون وتبادل المعلومات على طول سلسلة العدالة، وتقوية وأوجه التآزر بين المدعين العامين والمحققين، والحاجة إلى تحسين الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تدابير مكافحة تمويل الإرهاب.
- وشدد الأخصائيون الممارسون على الحاجة الماسة إلى تعزيز وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة تمويل الإرهاب، الذي يعيق حاليًا تطوير قطاع الأعمال والمهن غير المالية المعينة. وشملت الاقتراحات الرئيسية:
  - تعزيز الأطر القانونية واللوائح الخاصة بقطاعات محددة لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
  - إنشاء دليل للموارد القانونية لتسهيل الوصول بسهولة إلى المعلومات القانونية ذات الصلة.
- الحاجة إلى تقييم فعال للمخاطر والإشراف القائم على المخاطر على القطاع غير الربحي والمنظمات المعرضة لتمويل الإرهاب.

ديناميكيات النوع الاجتماعي في الإرهاب

إن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مكرس لتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتشجيع التمثيل المتساوي بين الجنسين في جميع برامجه، ويقدم مبادرات متخصصة تعالج الجوانب الجنسانية للإرهاب وتنشئ منتديات للمناقشات الحساسة لمعالجة التحيزات التي تعوق التحقيق والمقاضاة الفعالين في الأعمال الإرهابية. تركز جهود النوع الاجتماعي للوحدة البرامجية على مجالين رئيسيين: التحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيه وفهم الأدوار المتنوعة التي تلعبها المرأة في الإرهاب.

التحقيق والمقاضاة في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع: تتعمق هذه البرامج في قضايا النوع الاجتماعي المعقدة المحيطة بالعنف الجنسي الذي يرتكبه الإرهابيون، ومن هذه الأسباب قيام الضحايا بالإبلاغ عن مثل هذه الجرائم، وكيفية استجابة أنظمة العدالة الجنائية لحالات العنف الجنسي، والتعاون الحاسم بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجات الناجين. في فبراير 2023، عقدت الوحدة البرامجية ورشة عمل للتحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيه في ملاوي لمسؤولين من تنزانيا وأوغندا وكينيا وملاوي، حيث ركزت ورشة العمل هذه من خلال اعتماد نهج يركز على الناجين على تقنيات إجراء المقابلات مع الضحايا وجمع الأدلة وتحليلها والتحقيقات الجنائية. ناقش المشاركون الأساليب المبتكرة للتغلب على الحواجز المجتمعية والدينية والتقليدية التي تحول دون الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب والتحقيق فيه. في الأسبوع التالي، جمعت ورشة عمل إقليمية في أوغندا خبراء قانونيين ومدعين عامين وقضاة من بوركينا فاسو وأوغندا ونيجيريا وكينيا وموزامبيق لمواجهة تحديات الادعاء، وركزت هذه الورشة التي مولتها أستراليا ودعمتها الأونرابل السيدة جين أبودو، مديرة النيابات العامة في أوغندا، على دمج الاجتهادات القضائية الوطنية والدولية في قضايا التحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيه وإدارة التحديات الفريدة المتعلقة بالضحايا والأدلة واستعارة النماذج والأدوات الإقليمية الواعدة للملاحقات القضائية الناجحة. وشددت على الملاحقة القضائية الناجحة للعنف الجنسي من خلال ربطه بأنواع أخرى من الجريمة المنظمة وتعزيز الملاحقات القضائية التراكمية للجرائم الأساسية الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنسي.

من الآن فصاعدًا، سيركز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل استراتيجي على النهوض بمبادرات السياسات المستمدة من رؤى وتوصيات حلقات العمل هذه، ويشمل ذلك تطوير برامج تدريب متخصصة مصممة خصيصًا للمحققين والمدعين العامين لتعزيز المهارات في جمع الأدلة والتحقيقات الجنائية وتقنيات مقابلة الضحايا الخاصة بالعنف الجنسي المرتبط بالإرهاب ودمج هذه التحديات في استراتيجيات أوسع لمكافحة الإرهاب. سيعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالتعاون مع الشركاء الإقليميين على تضمين مناهج محددة في أطر التدريب الحالية للأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية عبر الولايات القضائية. إن الدعوة إلى وضع أطر قوية لحماية الضحايا والشهود داخل النظم القانونية ستضمن سلامة وتعاون الأفراد المشاركين في قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. أخيرًا، سيركز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على تعزيز التعاون الإقليمي المستمر بين الأخصائيين الممارسين لتبادل أفضل الممارسات التي تهدف إلى تعزيز القدرات الجماعية في مقاضاة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، والقدرات التي تتقاطع مع الجرائم المنظمة الأخرى والجرائم الأساسية الدولية. ويطمح المعهد أن يوسع تركيزه في عام 2024 ليشمل برامج حول دور المرأة في الإرهاب في جميع أنحاء العالم وسيواصل جهوده في تطوير مناهج متخصصة مصممة خصيصًا للتحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيه.

"يجب إجراء ورش العمل هذه بشكل روتيني لأن تهديد الهجمات الإرهابية حقيقي وهي تعمل على إبقاء الأخصائيين الممارسين على اطلاع حول كيفية التعامل بفعالية مع الحوادث "

2	42	126

- دعا المشاركون إلى عقد جلسات خاصة لمعالجة حالات العنف الجنسي لتجنب التسبب بأي إحراج للناجيات، وإدراج جلسات حول تسليم الهاربين الذين ارتكبوا جرائم الإرهاب الجنسي.
- يمكن النظر في إطالة فترات التدريب للسماح بمناقشات جماعية أكثر نوعية وشمولية.

صون الحقوق

يركز عمل الوحدة البرامجية بشأن صون الحقوق الاهتمام على فئات ضعيفة معينة والتحديات المعقدة المتمثلة في موازنة احتياجاتها الفريدة مع الاهتمام بالأمن العام والمساءلة، كل ذلك مع تعزيز الأهداف المهمة لمكافحة الإرهاب. في عام 2023، تركزت برامج الوحدة البرامجية في هذا المجال على قضاء الأحداث وإعادة المقاتلين الإرهابيين من شمال شرق سوريا إلى أوطانهم ومقاضاتهم.

قضاء الأحداث

تعمل مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لقضاء الأحداث مع الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية لإدارة قضايا الإرهاب التي تشمل الأطفال بطريقة تحترم احتياجاتهم النفسية والاجتماعية الفريدة وتعطي الأولوية للمعاملة الشاملة على الاحتجاز والملاحقة القضائية، حيث تسعى البرامج المُصاغة لهذا الشأن على تعزيز المبادئ الواردة في مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب ودليل الأخصائيين الممارسين للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن قضاء الأحداث في سياق الإرهاب.

في عام 2023، عمّق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكته مع الفلبين من خلال استضافة **أول برنامج لقضاء الأحداث في مانيلا** للأخصائيين الممارسين والشركاء من إندونيسيا وماليزيا والفلبين. تضمن البرنامج، الذي شارك في استضافته المجلس الفلبيني لقضاء الأحداث ورعايتهم، التقييم الأساسي الوطني للأحداث المحتجزين، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لقضاء الأحداث في الفلبين، والتي تتبنى صراحة دليل الأخصائيين الممارسين للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن قضاء الأحداث في سياق الإرهاب كوثيقة تأسيسية.

في أبريل، نظمت الوحدة البرامجية حدثًا جانبيًا لقضاء الأحداث على هامش **قمة الأطفال الأفريقية الأولى** في نيروبي، والتي جمعت قادة الشباب والمدعين العامين والموظفين القضائيين ومحامي الدفاع ومسؤولي السجون وكان هدفهم استعراض مجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر على الشباب.

ثم عادت الوحدة البرامجية إلى جنوب شرق آسيا لمواصلة الزخم الناتج عن ورشة عمل مانيلا، حيث جمعت نفس البلدان الثلاثة في إندونيسيا في أكتوبر **لعمل ورشة العمل دون الإقليمية الثانية لقضاء الأحداث**. وبعد إبلاغ كل بلد عما حققه منذ ورشة عمل مانيلا، نظمت الوحدة جلسات مواضيعية تتناول الأولويات التي حددها الأخصائيون الممارسون، مثل التقنيات الخاصة لمقابلة الأطفال.

انتهت برامج قضاء الأحداث لعام 2023 في ديسمبر عندما سافرت الوحدة البرامجية إلى الكاميرون **لحضور أول برنامج لقضاء الأحداث للأخصائيين الممارسين الناطقين بالفرنسية من الكاميرون** وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. بعد مناقشات حول الإطار القانوني لكل بلد وإجراءاته للقضايا المتعلقة بالأحداث، تحدث خريجو برامج الوحدة البرامجية السابقة عن المبادئ الأساسية في مذكرة نيو شاتل ودليل الأخصائيين.

صون الحقوق

الممارسين للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ثم نظر المشاركون في كل نقطة يتواصل فيها نظام العدالة الجنائية مع الأطفال في قضايا الإرهاب — سواء كضحايا أو شهود أو جناة أو مزيج من الثلاثة — وكيفية ضمان قيام الأخصائيين الممارسين في كل مرحلة بإجراء تقييم فردي لاحتياجات الطفل ومخاطره قبل اتخاذ قرار بشأن مسار العمل. من خلال دراسات حالة محددة وأمثلة قطرية، نظر الأخصائيون الممارسون في كيفية تقييم ما إذا كانت الملاحقة القضائية مناسبة ، والنظر في تدابير تحويلية أو بدائل أخرى للملاحقة القضائية ، وقصر الاحتجاز على الحالات الأكثر تطرفًا فقط، والتأكد من احتجاز الأطفال في مرافق مناسبة تحترم حقوقهم وتعطي الأولوية لإعادة الإدماج المجتمعي عندما يكون الاحتجاز الخيار الوحيد.

في اليوم الأخير من الحدث، وضع المشاركون توصيات للبرمجة المستقبلية لمعالجة التحديات المحددة التي يواجهونها في عملهم مع الأحداث، مثل عدم الامتثال للحدود الزمنية للاحتجاز، والعقبات التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون ومحامو الدفاع في الوصول إلى مرافق الاحتجاز، ونقص التخصص، ونقص خدمات وآليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

سيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عمله بشأن قضاء الأحداث في عام 2024، وستتضمن هذه الجهود ورشة عمل دون إقليمية ثالثة في ماليزيا لمعالجة الأولويات المحددة في ورشة عمل إندونيسيا، وربما برنامج مصاحب لورشة عمل الكاميرون ولكن للأخصائيين الممارسين الناطقين باللغة الإنجليزية.

"كان حدث المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون فعالاً في إعطاء نظرة شاملة على التحديات والاستجابات".

3	143	429

- ولمعالجة عدم وجود تدابير بديلة للاحتجاز والمقاضاة في بعض البلدان، يمكن النظر في تحسين الأطر التشريعية وتعزيز الهياكل المؤسسية على المستوى الوطني فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل، وزيادة النهج المجتمعية التي تعزز بدائل الحضانة الصديقة للطفل والنهج التي يدعمها الوالدان والمجتمع المحلي كوسيلة لتعزيز إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالين في المجتمع. على الجانب الوقائي، من الأهمية بمكان بناء استراتيجيات استباقية لتجنب تأثر الأطفال بالإرهاب.
- اعتبر المشاركون أن من المهم وضع وتنفيذ برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الشاملة للأطفال المرتبطين بالإرهاب من خلال تعزيز التعاون بين القضاة والمدعين العامين وإنفاذ القانون والمجتمع المدني.
- عبر الأخصائيون الممارسون الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل موحدة لتشجيع استخدام السلطة التقديرية للادعاء والتدابير البديلة للملاحقة القضائية وذلك تماشياً مع واحدة من أفضل ممارسات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التي توصي بعدم احتجاز الأطفال إلا إن لم يكن هناك بديلاً عن ذلك.
- سلط المشاركون الضوء أيضًا على الحاجة إلى الاستمرار في عمل مبادرات التدريب القائمة على المهارات والمراعية للأطفال للأخصائيين الممارسين مثل المقابلات الصديقة للطفل، وإدارة مرافق الرعاية ، والأنشطة والتدخلات المجتمعية وذلك لتقليل تأثير وصمة العار وتعزيز استجابة القضاء لحالات الأحكام البديلة أو العمل المجتمعي.

صون الحقوق

إعادة المقاتلين من شمال شرق سوريا إلى أوطانهم ومقاضاتهم

منذ إطلاقها في عام 2015، تطورت مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب تزامناً مع تطور طبيعة الظاهرة نفسها؛ ففي البداية ركزت المبادرة على المقاتلين الإرهابيين الذين سافروا من بلدان أخرى للقتال في النزاعات، وفي عام 2021 ركزت البرامج على دعم البلدان في إعادة مواطنيها من مرافق الاحتجاز والمخيمات في شمال شرق سوريا، وفي مقاضاة العائدين الذين وُجهت لهم تهم جنائية محددة.

في مايو، استضافت الوحدة البرامجية برنامجها الثاني **لدعم العودة إلى الوطن من شمال شرق سوريا**، وتحويل التركيز من التحديات الإنسانية واللوجستية والأمنية الشاملة إلى مقاضاة العائدين. ناقشت ورشة العمل، التي جمعت الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وواضعي السياسات وغيرهم، أهمية عملية فرز حالات العائدين الجدد لتحديد ما إذا كانت تنطوي على قاصرين أو تحتوي على أدلة كافية لدعم الملاحقة القضائية أو تشير إلى ظروف مخففة من شأنها أن تجعل الملاحقة القضائية غير لائقة. كما نظرت الجلسات المواضيعية في تقنيات جمع الأدلة الإضافية، والاحتجاز قبل المحاكمة وبعدها، والرصد بعد الإفراج، وبدائل الملاحقة القضائية. هذا وأتاح البرنامج للمشاركين فرصة لفهم الدعم المتاح من الولايات المتحدة وكذلك من المنظمات متعددة الأطراف.

في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عمله في مجال **الإعادة إلى الوطن بحدث ناجح للغاية حول تمكين العودة الآمنة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم من شمال شرق سوريا.** جمع هذا الحدث، الذي شارك في استضافته مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، أكثر من 50 من كبار مسؤولي السياسات من جميع أنحاء العالم لتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية والأمنية المستمرة في مرافق الاحتجاز وفي مخيمات النازحين في الهول وروج في شمال شرق سوريا.

استعرض الحدث، الذي استضاف نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية فؤاد حسين، الآثار الأمنية والإنسانية المهمة لمرافق احتجاز داعش والمخيمات التي تأوي النازحين بعد الهزيمة الإقليمية لداعش في شمال شرق سوريا عام 2019، حيث شدّد المتكلّمون على الحاجة الملحّة إلى إعادة المقاتلين الأجانب المشتبه بهم وأسرهم وغيرهم من الرعايا الأجانب إلى أوطانهم، مع تسليط الضوء على خطر انتهاكات حقوق الإنسان والحاجة إلى حماية خاصّة للأطفال. وتبادلت وفود البلدان الحلول للتحديات المعقدة المرتبطة بالإعادة إلى الوطن وقدمت رؤى حول إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ومقاضاة العائدين عند الضرورة،

وسيستمر هذا العمل كأولوية في عام 2024.

"نعتمد في جزء كبير من عملنا على العلاقات والثقة (...). لا يمكن المبالغة في قيمة جهات الاتصال المهنية في هذا المجال. كان هذا الحدث فرصة استثنائية "

1	57	114

- تم تحديد الاحتياجات الضرورية للقيام بجهود مماثلة لتقاسم القدرات تتعلق باكتساب المهارات القابلة للتطبيق (على سبيل المثال، أخذ إفادات الشهود، والحصول على أدلة أجنبية) في مراكز التقييم الوطنية حيث سيتم إيواء المواطنين العائدين قبل إعادة الإدماج، وتعزيز فرص التواصل التي تهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة والتشاور المنتظم،
- يمكن التفكير في تقديم المزيد من المساعدة التقنية المكثفة للاستجابة للحاجة إلى إنشاء آليات رصد للمواطنين العائدين إلى الوطن ومساعدة البلدان التي قد تحتاج إلى مساعدة لتحديث قوانينها لمكافحة الإرهاب.

جمع الأدلة وإثبات الدعوى

يهدف هذا العمل، وهو ثمرة وتوسيع لعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الذي يمتد لفترة طويلة في مجال أدلة ساحة المعركة والمساعدة القانونية المتبادلة، إلى (1) مساعدة الدول الشريكة في بناء وتعزيز وكالاتها وعملياتها المحلية لإصدار طلبات التعاون القضائي الدولي والاستجابة لها ؛ (2) تعزيز قدرة الأخصائيين الممارسين على تحديد الأدلة وجمعها وتحليلها ؛ (3) تطوير آليات رسمية وغير رسمية لتبادل المعلومات والأدلة عبر الحدود وعبر الوكالات ؛ و (4) بناء قضايا قوية قائمة على الأدلة لدعم الملاحقات القضائية الناجحة.

مبادرة السلطات المركزية العالمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

لأن الإرهاب دولي بطبيعته وغير مرتبط بحدود بلد مُعين، صرّح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في وقت مبكر أن تبادل المعلومات عبر الحدود أمر أساسي لمعاقبة الإرهابيين عن جرائمهم بفعالية. لذلك تخصص الوحدة البرامجية موارد كبيرة لمساعدة البلدان على بناء وتعزيز سلطاتها المركزية والعمليات التي تعمل فيها، والعمل مع الأخصائيين الممارسين لمعرفة متى يكون لتبادل المساعدة القضائية والطلبات الأخرى أهمية في ربط القضايا ببعضها البعض وتوضيحها.

وللبناء على زخم بعض الاحتياجات التي تم تحديدها في مؤتمر كينشاسا الوزاري للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في يونيو 2022، سافرت الوحدة البرامجية إلى دار السلام في يونيو للعمل مع الأخصائيين الممارسين المشاركين في **التعاون القضائي عبر الحدود بين ملاوي وموزامبيق وتنزانيا.** وتركزت المناقشات على سبل تحسين تبادل الأدلة والمشتبه بهم، والسياسات الوطنية والأطر المؤسسية ذات الصلة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، والتغلب على التحديات في معالجة الطلبات، وبناء شبكات مهنية لتعزيز وتسريع التعاون عبر الحدود.

كما حققت الوحدة البرامجية تقدمًا مهمًا من خلال سلسلة من البرامج المقدمة كجزء من مشروع **بناء آليات إجرائية قوية للمساعدة القانونية المتبادلة** الذي تموله كندا، والذي يعزز السلطات والعمليات المركزية في كينيا والصومال ويحدد طرقًا لتحسين التعاون وتبادل الأدلة بين البلدين. في عام 2023، تضمن هذا المشروع **تنظيم ورشة عمل للمؤسسات الكينية الرئيسية في أبريل 2023 لتسهيل التعاون بين الوكالات في إصدار طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والاستجابة لها من** خلال المساعدة في تحديد الحواجز والحلول ذات الصلة، وفي ختام البرنامج، صمم الممثلون الكينيون خارطة طريق لبنود العمل لتعزيز عمليات التعاون القضائي القائمة. كما دعم المشروع المكتب الكيني لمدير النيابات العامة في وضع اللمسات الأخيرة على مبادئه التوجيهية الداخلية للنيابة العامة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

"لقد صنع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لنفسه مكانة في تطوير العقول القانونية وتدريب الأخصائيين الممارسين للقطاع الجنائي في أفريقيا، الذي يشكلون الآن مشهد نظام العدالة الجنائية بطريقة إيجابية ".

"يوفر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أرضية محايدة للبلدان وأصحاب المصلحة لمناقشة القضايا بصراحة وتقديم الحلول الممكنة."

"لقد طور النشاط حقًا مهاراتي في صياغة الطلبات في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة... وجعلتني ورشة العمل هذه شخصاً مختلفاً عما سبق".

5	130	413

- يمكن أن تؤدي زيادة المساعدة التقنية إلى تعزيز المناقشات المتبادلة بشأن التعاون القضائي الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين مع الأنظمة الفيدرالية الأخرى ، وذلك لمساعدة السلطات المركزية الوطنية على تنفيذ أو تطوير إجراءات تشغيل موحدة لتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ومعالجتها وإرسالها ، ودعم رقمنة أنظمة إدارة القضايا على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

وفيما يتعلق بالصومال، جمعت الوحدة البرامجية الأخصائيين الممارسين وواضعي السياسات الصوماليين في **ورشتي عمل في فبراير ومايو 2023 لمناقشة الإطار القانوني والمؤسسي القائم بشأن التعاون القضائي الدولي بموجب القانون الصومالي** ، فضلاً عن بنود العمل الرئيسية والتحسينات لتلبية المتطلبات الدولية للبنية التحتية للجنة والتحرك نحو إطار وطني أكثر شمولاً. وفي ختام الورشة، أعد المشاركون بيانًا يحدد توصيات محددة للتقدم.

بعد العمل مع كينيا والصومال بشكل منفصل لتحقيق أهدافهما الوطنية، جمعت الوحدة البرامجية في نوفمبر 2023– لأول مرة على الإطلاق – **ممثلين من السلطات المركزية والمختصة في كلا البلدين** ، مما أتاح فرصة نادرة للنظراء المعنيين للاجتماع وتبادل المعلومات شخصيًا. بعد تبادل التفاصيل حول الأطر والعمليات والتحديات الوطنية، قام المشاركون الكينيون والصوماليون بتجميع قائمة بالمجالات ذات الأولوية للتعاون والتي ستكون بمثابة دليل للتفاعلات المهنية المستقبلية.

ستستمر هذه المنحة بين كينيا والصومال حتى عام 2024 ومن المخطط نشر دليل المساعدة القانونية المتبادلة الداخلي للمكتب الكيني لمدير النيابات العامة والبرمجة لمساعدة الصومال في صياغة أول تشريع محلي على الإطلاق بشأن التعاون القضائي الدولي.

التحقيقات

يركز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مرحلة التحقيق في قضايا الإرهاب و/أو الجرائم العابرة للحدود ذات الصلة على بناء قدرات المحققين وغيرهم من العاملين في مجال إنفاذ القانون على جمع وتطوير الاستخبارات والأدلة في المجالين المادي والرقمي وبناء قضايا قوية ضد الجهات الإرهابية.

في مارس، قام كبير مستشاري إنفاذ القانون في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من القيادة المركزية لمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة بتنسيق ورشة عمل لمدة أسبوع في ملاوي لتقييم تأثير برنامج 2022 ومواصلة دعم تطوير استراتيجيته الوطنية لمكافحة الإرهاب. وشملت الجلسات تقنيات التحقيق المنهجية في مجال مكافحة الإرهاب، وتسهيل التعاون بين الوكالات ودمج المعلومات الاستخباراتية لتطوير ودعم التحقيقات الاستدلالية والملاحقات القضائية الفعالة فيما يتعلق بالإرهاب.

مشروع الإثبات: الأدلة الميدانية وغيرها من المشاريع المتعلقة بمشاركة المعلومات والأدلة

إن مجموعة البرامج هذه التي تتطور وتتوسع توسعاً سريعاً تنبثق عن جهود الوحدة البرامجية بشأن أدلة ساحة المعركة ولكنها تستمر في التوسع لتشمل مجموعة أوسع من المعلومات تتجاوز المعلومات التي يجمعها الجيش، كما تسعى هذه البرامج لتوفير مجموعة أوسع من الاستخدامات النهائية التي تتجاوز المقاضاة المدنية.

في مايو، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكة مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا لرعاية **اجتماع فريق الخبراء الأول الذي يهدف إلى تطوير مجموعة من الممارسات المقارنة حول أدلة ساحة المعركة**، حيث سيساهم هذا الدليل إثراء مكتبة الوثائق المرجعية الدولية للأخصائيين الممارسين؛ فهو يجمع ويحلل الردود الواردة من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا حول قيام هذه الدول بجمع وتحليل واستخدام أدلة ساحة المعركة في الحالات الفعلية. بعد أن تعاونت الوحدة البرنامجية ومجلس أوروبا على مشروع مخطط وخطة عمل للدليل، اجتمع فريق الخبراء للمرة الثانية في روما في أكتوبر 2023 لمواصلة إرساء الأساس الذي سيضع أساسًا لعملية الصياغة. ستقوم الوحدة البرامجية ومركز مكافحة الإرهاب بإطلاق الدليل رسميًا في اجتماع مائدة مستديرة مشترك في أواخر عام 2024، حيث سيقدمان ويشرحان هذا المورد للهيئات والسلطات ذات الصلة ويفصلان تطبيقه العملي.

في نوفمبر 2023، دخلت الوحدة البرامجية في شراكة مع مكتب العدالة الجنائية العالمية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ومركز العدالة والمساءلة في ورشة العمل **الأولى للنظر في التحديات المرتبطة بالشهود المطلعين على الجرائم الدولية.** جمع البرنامج خبراء عالميين

من الحكومات والمجتمع المدني والمحاكم الدولية وآليات التحقيق للاعتراف بقيمة الشهادة الداخلية في بناء قضايا قوية بشأن الجرائم المعقدة والخطيرة وتحديد مناهج أفضل لحماية الشهود المطلعين قبل وأثناء وبعد المحاكمة. ولفتت المناقشات الانتباه بشكل خاص إلى التحديات الدبلوماسية التي تنشأ عندما يكون من الضروري إعادة التوطين وتغيير الهوية. سيستمر هذا المشروع مع ورش عمل إضافية في عام 2024، وربما سيؤدي إلى إنتاج وثيقة إرشادية.

"أحتاج إلى المزيد من ورش العمل لأن مجال اهتمامي الرئيسي هو القانون الدولي وكانت هذا الورشة بمثابة العدسة التي نظرت بها إلى هذا المجال. "

2	39	68

- يمكن النظر في بإطالة فترات المناقشة مما يؤدي إلى زيادة المشاركة والقدرة على التعمق في الموضوع.
- يمكن التفكير في تقديم المزيد من المساعدة التقنية المكثفة لتحسين الأطر التشريعية وتعزيز الهياكل المؤسسية الوطنية وكذلك لتعريف المشاركين بالأطر القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بحماية الشهود المطلعين وكذلك بمعايير الانتقال عبر الحدود.

منصة مكافحة الإرهاب للمشاركة في مجال حقوق الإنسان (CT PHARE)

إن منصة مكافحة الإرهاب للمشاركة في مجال حقوق الإنسان هي منشأة عالمية لمكافحة الإرهاب تموله خدمة أدوات السياسة الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية، وتبلغ ميزانية المنشأة 3 مليون يورو وفترة تنفيذ مدتها 3 سنوات، والتي بدأت في 1 أكتوبر 2022 وستستمر حتى 1 أكتوبر 2025. صُممت منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب وهي واحدة من العديد من مرافق مكافحة الإرهاب العالمية في الاتحاد الأوروبي لدعم مخرجات مجلس العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التي صدرت في يونيو 2020، وتهدف لبناء القدرات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب، وتوفير الدعم السياسي والمؤسسي للبلدان والمناطق المستفيدة التي تطلب ذلك. يعد مرفق منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب عالميًا في نطاقه مع التركيز على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا وغرب إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

تتمثل مهمة برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب في زيادة درجة امتثال سياسات الدول وتشريعاتها ونهجها القضائية لمكافحة الإرهاب – بالإضافة إلى ممارسات التحقيق والمقاضاة اليومية – لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي.

مكونات برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب

سيتم تجميع أنشطة برنامج مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب في ثلاثة مكونات رئيسية:

المكون 1: تعزيز معارف الأخصائيين الممارسين في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتهم

يهدف المكون 1 إلى تعزيز معارف وقدرات الإدارة العليا و الأخصائيين ممارسي مكافحة الإرهاب من المستوى المتوسط في ضمان الامتثال الكامل لالتزامات حقوق الإنسان في عملهم اليومي. يركز هذا المكون على تحديات حقوق الإنسان التي يمكن أن تظهر في جميع مراحل استجابة العدالة الجنائية للإرهاب، من تعريف "الإرهاب" إلى التحقيق في جرائم الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

المكون 2: دعم السياسات والإصلاحات المؤسسية

الغرض من المكون 2 دعم الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية من أجل الدمج الفعال لسيادة القانون والنهج القائم على حقوق الإنسان في عمليات وضع السياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية.

المكون 3: تعزيز التعاون العابر للحدود

الغرض من المكون 3 تطوير التعاون الاستراتيجي العابر للحدود الوطنية عن طريق تيسير إنشاء و/أو تعزيز الشبكات المؤسسية لتبادل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تصميم و/أو تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب المتوافقة مع حقوق الإنسان.

الفئات المستهدفة والمستفيدون من منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب

الفئات المستهدفة والمستفيدين المستهدفين من برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب تتضمن جميع الجهات الفاعلة المشاركة في دورة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك:

- الأخصائيون الممارسون في مجال العدالة الجنائية من المستويين الرفيع والمتوسط، مثل القضاة والمدعين العامين وضباط الاستخبارات وإنفاذ القانون المشاركين في وضع سياسات مكافحة الإرهاب وتنفيذها وكذلك في التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها.
- محامي الدفاع ونقابات المحامين ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة التي تعرضت لانتهاكات حقوق الإنسان أو المعرضة لها.
- صناع السياسات وأصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين المشاركين في تصميم وتطوير و/أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب (على سبيل المثال، وزارات العدل والداخلية/الشؤون الداخلية و/أو الشؤون الخارجية).

ستستفيد منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب أيضًا من خبرة وتجربة:

- الأخصائيون الممارسون والمهنيون من مختلف التخصصات الذين ساعدوا في تصميم سياسات واستراتيجيات و/أو تشريعات مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما من البلدان الأخرى في نفس منطقة البلدان المستفيدة.
- ممثلو أكاديميات تدريب قطاع العدالةوشبكات أصحاب المصلحة في مجال العدالة الجنائية.
- ممثلو المؤسسات المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم (مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة) وكذلك أعضاء المحاكم الإقليمية (مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب).
- المنظمات العاملة في بعض المجالات المواضيعية التي تعمل بها منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (مثل المركز الأفريقي لمكافحة الإرهاب، والمركز العالمي للأمن التعاوني، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك).

التنسيق والتعاون مع الجهود الحالية

فريق مشروع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب هو المسؤول عن المشاركة في المناقشات لتحديد أوجه التعاون والأولويات المحتملة للبلدان المستفيدة. كما تتلطع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب إلى بناء الثقة اللازمة والمشاركة لضمان التنفيذ السلس للأنشطة وتحقيق أهداف المشروع. للقيام بذلك، كانت مرحلة التأسيس أساسية في تحديد مسارات العمل والنطاق الجغرافي للمشروع.

عقد فريق منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب العديد من الاجتماعات عبر الإنترنت وشخصيًا مع خدمة العمل الخارجي الأوروبي وأدوات السياسة الخارجية مع الوحدات الجغرافية ذات الصلة في المديريات العامة INTPA و NEAR، ومع مرافق مكافحة الإرهاب الأخرى (CT JUSTو CT TECH و CT INFLOW). كما قام الفريق بالتنسيق والاجتماع مع وفود الاتحاد الأوروبي وخبراء مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، ومنسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومديرية الأمم المتحدة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،والمنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي الحكومات. كما نظمت منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب مشاورات غير رسمية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، لمناقشة أوجه التآزر المحتملة وتجنب ازدواجية الجهود وتحديد الشركاء، وزيادة كفاءة أنشطة المشروع وفي نهاية المطاف. لذلك، تم تنفيذ جميع أنشطة المشروع لعام 2023 بالتكامل الكامل مع البرامج الثنائية والإقليمية القائمة.

بالنسبة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومنصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، فإن إنشاء قنوات اتصال مع البلدان المستفيدة ليس أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الاحتياجات والمطالب المحلية فحسب، بل أيضًا لتحديد أفضل السبل لدعم الخطط الوطنية أو الإقليمية القائمة للإصلاحات، بما يتماشى مع استدامة المشروع. ويتحقق ذلك من خلال الاستفادة من بوابة

خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التي تضم أكثر من 9000 من الأخصائيين ممارسي مكافحة الإرهاب والتي طورها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منذ تأسيسه في عام 2014.

يستفيد برنامج تقديم المساعدة لإعادة بناء الاقتصاد في مكافحة الإرهاب أيضًا من وضع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وقيمته كمؤسسة مستلهمة من المنتدى العالمي لمكافحةالإرهاب، مما يسمح له بالتعاون مع 32 عضوًا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وكذلك مع الدول الأعضاء في مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون البالغ عددها 14 دولة. من خلال هذه الشبكات، تستفيد منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب من الدعم والمشاركة اللازمة للنهوض بمسارات عمل المشروع. لذلك يمكن القول إنّ العلاقات مع سلطات الدولة في البلدان المستفيدة قوية وتكمل تدخلات وفود الاتحاد الأوروبي وخبراء الأمن/مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي.

مكافحة الإرهاب هي مصدر قلق عالمي ويجب دعوة ممثلي النقاط الساخنة والنقاط الباردة على حدٍ سواء إلى البرنامج. سيشارك ممثلو النقاط الساخنة قصصهم وتجاربهم التي يمكن للنقاط الباردة استخدامها لمنع المواقف المستقبلية ".

"إنه لمن دواعي سروري أن أكون جزءًا من برنامج بناء القدرات. لقد توسع فهمي ومعرفتي بحقوق الإنسان من حيث صلتها بمكافحة الإرهاب، وتعلمت أيضًا ممارسات جيدة من دول أخرى مفيدة لأنشطتي اليومية ".

5	194	650

- يمكن للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تسهيل أنشطة تبادل المعرفة لتحليل توافق القانون المحلي مع معايير القانون الدولي وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة من النظم الوطنية الأخرى لزيادة دمجها في البحوث المحلية وصياغة بروتوكولات مكافحة الإرهاب.
- يمكن للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إنتاج أدلة وإرشادات هادفة، وتدريب المدربين الوطنيين على زيادة الوعي وإدخال احترام وحماية مبادئ حقوق الإنسان ضمن منهج التدريب الوطني كموضوع أساسي والتزام مستمر.
- فيما يتعلق بجوهر أنشطة بناء القدرات المستقبلية، يمكن للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون معالجة العدالة الانتقالية كجزء من المساءلة.
- يمكن للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن يخطط لإنشاء منصة افتراضية للحفاظ على فرص التواصل الرسمية وغير الرسمية التي من شأنها أن تساعد في فتح قنوات جديدة للتواصل مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان .
- ينبغي النظر في إعداد تنسيق محدد للنقاش وتمديد الوقت لإجراء مناقشات حقيقية، ومزج التنسيقات واستخدام الحالات العملية والمزيد من التنسيقات غير الرسمية الحضورية التي تعزز التفاعل.

مسارات عمل منصة CT PHARE

وفي مارس 2023، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مرفق منصة CT PHARE خلال اجتماع لفريق خبراء في مقره في مالطا، ضم 35 من كبار الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية وواضعي السياسات وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. طُلب من المشاركين من خلال المحادثات والمناقشات غير الرسمية تحديد ودراسة التحديات الأكثر إلحاحًا والممارسات الجيدة المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

بعد المشاورات في اجتماع فريق الخبراء والمشاركة الواسعة مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان المستفيدة المقترحة، لتوجيه التنفيذ الناجح منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، اتفق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الاتحاد الأوروبي على تركيز العمل في أربع مسارات عمل محددة:

مسار العمل 1

آليات الرقابة والمساءلة في سياق مكافحة الإرهاب لالتماس الإنصاف للضحايا ورصد السياسات الحكومية.

إنّ الاستراتيجية التي وضعتها منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب لآليات الرقابة والمساءلة تتجلى في تزويد الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم وسلطات الشكاوى المتعلقة بالشرطة والهيئات البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني بمعلومات دورية حول كيفية معالجة الثغرات ومواطن الضعف في استجاباتهم الوطنية لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع المناطق التي يعمل فيها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون بين المهنيين وبلدانهم على المستوى عبر الإقليمي.

في عام 2023، نفذت منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب أربع ورش عمل إقليمية نُظمت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب إفريقيا وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا (يونيو - نوفمبر 2023). وتألفت الأنشطة التي استمرت ثلاثة أيام من جلسات عمل ومناقشات تفاعلية لتحديد الثغرات وأوجه الضعف والممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكان الهدف العام من هذه الأنشطة تحديد مجموعة من التوصيات لكل منطقة بشأن آليات الرقابة والمساءلة المستقلة في عمليات مكافحة الإرهاب.

وحضر الفعاليات خبراء من لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الأفريقي، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، والشبكات الإقليمية المعنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي عام 2023، في أعقاب حلقات العمل الإقليمية الأربع، دعمت منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب الاتحاد الأوربي في **وضع وثيقة إطارية للممارسات الجيدة بشأن آليات الرقابة والمساءلة في عمليات مكافحة الإرهاب**، حيث تندرج هذه الوثيقة في إطار المبادرة المستقلة المعنية بالرقابة والمساءلة، التي يقودها الاتحاد الأوروبي، والتي أقرتها اللجنة التنسيقية الثانية والعشرون للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2023. وُضعت وثيقة المنتدى الإطارية هذه بعد عملية تشاور مكثفة، شارك فيها فريق خبراء مرجعي مخصص، اجتمع عدة مرات (عبر الإنترنت وشخصيًا) لتقديم مدخلات في وضع الصيغة النهائية للوثيقة المذكورة أعلاه. تألف فريق الخبراء المرجعي من المنظمات التالية: مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمركز العالمي للأمن التعاوني، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. عنوان الوثيقة: مذكرة بروكسل بشأن الممارسات الجيدة لآليات الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب.

مسار العمل 2

حماية حقوق الإنسان في سياق العسكرة والردود العسكرية على الإرهاب

تتمثل استراتيجية منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب لمسار العمل 2 في زيادة الوعي بالتزامات حقوق الإنسان أثناء عمليات مكافحة الإرهاب من خلال تزويد الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية (القضاء والمدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون والأمن) وواضعي السياسات من البلدان المستفيدة بفهم متزايد لنموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان في تدخلات مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات. يضع هذا النموذج الذي يتألف من خمس مراحل حقوق الإنسان في صميم جميع عمليات صنع القرار دائماً عند تخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب والتحقيقات والفصل في قضايا الإرهاب.

في عام 2023، نفذت منصة CT PHARE نشاطًا إقليميًا واحدًا لبناء القدرات (يوليو 2023) مع أجهزة إنفاذ القانون من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستعرض النشاط نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان، الأمر الذي عزز وعي المشاركين بالمساءلة على جميع المستويات في عمليات مكافحة الإرهاب. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا النشاط الإقليمي – التي ساهمت بها الدول المشاركة – صياغة مجموعة من التوصيات التي ستؤدي إلى تطوير مجموعة أدوات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (في عام 2024) للأخصائيين ممارسين في مجال مكافحة الإرهاب بشأن استخدام الآلية الديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب.

تتوقع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب أن تساعد مجموعة الأدوات الهيئات الإقليمية مثل لجنة مكافحة الإرهاب في الاتحاد الإفريقي، ووضع مرافق تدريب وطنية لمكافحة الإرهاب أيضًا إذا دعت الحاجة والنطاق، مما يؤدي إلى اعتماد تطوير المناهج لكل إطار قانوني وهيكل تنظيمي على المستوى الوطني.

مسار العمل 3

الاحتجاز السابق للمحاكمة والحق في محاكمة عادلة

إمنذ يناير 2023، كُلفت منصة CT PHARE بمساعدة الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون الذي تشترك في رئاسته إيطاليا ونيجيريا في الأنشطة المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة وحقوق المحاكمة العادلة في قضايا مكافحة الإرهاب.

قامت منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب بتصميم وتوزيع دراسة استقصائية على أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتقييم الاستخدام العملي لمذكرة لاهاي، ولا سيما الممارسة الجيدة 5 بشأن دعم حق المتهمين في محاكمة عادلة مع تمثيل قانوني مناسب والممارسة الجيدة 7 لمذكرة الرباط بشأن توفير الممارسة القانونية للاحتجاز السابق للمحاكمة للمشتبه في كونهم إرهابيين. أطلق رئيسا الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون الدراسة الاستقصائية العالمية في أبريل 2023، حيث غطى نطاقها 14 مجالًا من مجالات الاعتقال والاحتجاز السابق للمحاكمة، بالإضافة إلى المكونات المختلفة لحقوق المحاكمة العادلة. كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة الاستقصائية العالمية هو تقييم الاستخدام العملي لهاتين الممارستين الجيدتين، وفهم كيفية تنفيذهما على المستوى العالمي، وتحديد نقاط الضعف المتصورة، وتحديد مجالات التحسين.

عُرضت نتائج الدراسة الاستقصائية المؤقتة في 20 سبتمبر 2023، في حدث نُظم على هامش اللجنة التنسيقية الثانية والعشرين والاجتماعات الوزارية العامة الثالثة عشرة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك.

مسار العمل 4

طلبات محددة من وفود الاتحاد الأوروبي وخبراء الاتحاد الأوروبي/الأمن

يتعاون الاتحاد الأوروبي مع البلدان في جميع أنحاء العالم استرشادا باستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي في سياق الحوارات السياسية بشأن مكافحة الإرهاب. بهدف دعم وتسهيل تنفيذ الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي، أنشأت مفوضية الاتحاد الأوروبي العديد من مرافق مكافحة الإرهاب المواضيعية ومنها منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، التي توفر الدعم القائم على الطلب والمصمم خصيصًا للبلدان الشريكة في مجال حقوق الإنسان في دورة مكافحة الإرهاب لتعزيز قدراتها على التصدي للإرهاب من منظور حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب منصة مرنة ومصممة بطريقة تسمح بإجراء تعديلات في الأنشطة عند النظر في التطورات أو تغيير الأولويات ضمن المجالات الجغرافية و/أو المواضيعية لحقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب.

أحداث وإجراءات منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب في عام 2023

الحدث	التاريخ والمكان	الهدف
اجتماع فريق الخبراء	21-22 مارس 2023 المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، مالطا	حدث إطلاق منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.
الاجتماع العام للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون بشأن الحق في محاكمة عادلة في قضايا مكافحة الإرهاب	27 أبريل 2023 فاليتا، مالطا	قامت منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب بتصميم وتوزيع الدراسة الاستقصائية العالمية حول الحق في محاكمة عادلة في قضايا مكافحة الإرهاب. تم إطلاق الدراسة الاستقصائية خلال الاجتماع العام للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون.
أسبوع مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي	23-25 مايو 2023 بروكسل، بلجيكا	حضر ممثلون من منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب أسبوع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب وقدموا مسار العمل الرئيسي للمشروع.
نشاط بناء القدرات بشأن آليات الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب	6-8 يونيو 2023 نيروبي، كينيا	تحديد مجموعة من التوصيات بشأن آليات الرقابة والمساءلة المستقلة في عمليات مكافحة الإرهاب في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية: مصر وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا.
نشاط بناء القدرات بشأن نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان	11-14 يوليو 2024 المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، مالطا	لزيادة التفاهم بين المشاركين من الجزائر والبحرين وتشاد وجيبوتي والأردن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس، حول كيفية تطبيق منهجية نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان في عملهم اليومي. صياغة مجموعة من التوصيات للمساعدة في تطوير مجموعة أدوات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للأخصائيين الممارسين في مجال مكافحة الإرهاب بشأن استخدام الآلية الديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب.
الحدث الهامشي للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون بشأن الحق في محاكمة عادلة في قضايا مكافحة الإرهاب	21 سبتمبر 2023 نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	عرض النتائج الأولى للدراسة الاستقصائية العالمية التي أجراها الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون بشأن الحق في محاكمة عادلة في قضايا مكافحة الإرهاب بشأن الحق في محاكمة عادلة للمتهمين في القضايا المتعلقة بالإرهاب.
نشاط بناء القدرات بشأن آليات الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب	3-5 أكتوبر 2023 الدار البيضاء، المغرب	تحديد مجموعة من التوصيات بشأن آليات الرقابة والمساءلة المستقلة في عمليات مكافحة الإرهاب في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية: بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجيبوتي وساحل العاج والمغرب وموريتانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وتشاد وتوغو.
المؤتمر العربي السادس والعشرون لمسؤولي مكافحة الإرهاب	17-18 أكتوبر 2023، تونس، الجمهورية التونسية	لتعزيز التعاون بين منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون و مجلس وزراء الداخلية العرب.
نشاط بناء القدرات بشأن آليات الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب	31 أكتوبر3- نوفمبر 2023 جاكرتا، اندونيسيا	تحديد مجموعة من التوصيات بشأن آليات الرقابة والمساءلة المستقلة في عمليات مكافحة الإرهاب في بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا: إندونيسيا وماليزيا وجزر المالديف والفلبين وتيمور - ليشتي وتايلند.
نشاط بناء القدرات بشأن آليات الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب	14-16 نوفمبر 2023 عمّان، الأردن	تحديد مجموعة من التوصيات بشأن آليات الرقابة والمساءلة المستقلة في عمليات مكافحة الإرهاب في بلدان الشرق الأوسط: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وفلسطين وتونس.

الرصد والتّقييم

في عام 2023، كفل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تدريب **أكثر من 900 من الأخصائيين الممارسين** في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من أصحاب المصلحة من أكثر من **80 دولة** وإعدادهم جيدًا لدعم حكوماتهم في معالجة الطبيعة المتصاعدة والمتعددة الأوجه للإرهاب المعاصر والجرائم العابرة للحدود ذات الصلة ضمن إطار سيادة القانون.

قدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أكثر من **3000 يوم تدريبي فردي من خلال 28 نشاطًا مخصصًا للتدريب وبناء القدرات** عبر مجموعة واسعة من مجالات التركيز المواضيعية والجغرافية، التي تركز على المناطق الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وجاء ذلك التزاماً من المعهد بتعزيز التعاون المرن وتبادل المعلومات على أساس وطني وإقليمي ودولي

يجمع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تقييمات الأخصائيين الممارسين على الوحدات لفهم التطبيق الناجح للتقنيات والمعرفة والمهارات في عملهم المستفاد من أنشطة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

وجد التقييم أن الأنشطة أسفرت عن نتائج ملموسة، حيث أصبح المشاركون صانعي تغيير وشهدوا آثارًا مفيدة في مبادرات مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان في بلدانهم،

وسلط الضوء على المجالات التي تتطلب **تركيزًا إضافيًا على المتابعة ووحدد الدروس المستفادة لإثراء البرمجة المستقبلية وضمان اتساق الأنشطة المستقبلية.**

كما أوصى التقييم بالاستفادة من نجاحات المشروع من خلال توسيع نطاق التدريبات، وبناء شراكات مستدامة مع المؤسسات القضائية في البلدان المستفيدة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتوطيد عملية التصميم والتنفيذ، والحفاظ على منظور يركز على الأخصائي الممارس، وتعزيز دور آليات الرقابة وأنظمة الرصد.

يمكن العثور على **النقاط الموجزة والدروس المستفادة للمتابعة القابلة للتنفيذ** من تقييم أنشطتنا لعام 2023 في الأقسام ذات الصلة.

اقتراح قيمة حساسة للسياق ومستدامة

يمكن تعزيز آفاق **الاستدامة** من خلال زيادة فرص التضمين **للمشاركة المراعية للسياق** من البلدان الشريكة مباشرة في تصميم وتنفيذ الأنشطة، وذلك لأنهم أصحاب مصلحة رئيسيون في تقييم الاحتياجات والتحديات التدريبية، ومحاورون مباشرون يمكن الشراكة معهم لتنفيذ الأنشطة، وشركاء جديرون بالثقة ومرحلات موثوقة لضمان استدامة تأثير الأنشطة على المستويين الفردي والمؤسسي.

مع الأخذ في الاعتبار احتياجات المجموعات والسياقات المختلفة، وكيف يمكن لأنشطة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن تلبيها على أفضل وجه، سيكون من المفيد تقديم الدعم وخلق الالتزام والشعور بالمسؤولية وضمان الاستمرارية والاستجابة في الوقت المناسب والرصد وإبراز الأنشطة. كما يمكن أن يؤدي هذا الاعتبار إلى التخفيف من التقاطع وتحسين فرص التكافؤ بين الجنسين وتعزيز التأثير.

يعد تعزيز الثقة والمهارات والمعارف والموارد التي تزيد من أنشطة بناء القدرات أمرًا أساسيًا لتعزيز قدرة الأخصائيين الممارسين على التصور واتخاذ الإجراءات والملكية التي تراعي خصوصيات الثقافات والسياقات المحلية، مما يؤدي غالبًا إلى حلول أكثر جدوى واستدامة

دعم متماسك

يمكن تعزيز تماسك المشاريع المستقبلية من خلال ضمان معالجة الأنشطة المقترحة للثغرات في البيئة المعيارية للتركيز الجغرافي الأساسي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأن تتماشى مع السياسات الوطنية وإصلاحات العدالة و/أو استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

اعتمد العديد من البلدان في شمال وغرب وشرق أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا تشريعات تعزز الأحكام الحالية لمكافحة الإرهاب وتشدد العقوبات الجنائية على الأعمال الإرهابية وتزيد من المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتعزز التعاون الإقليمي والدولي في التحقيقات ومحاكمة الإرهابيين وأمور أخرى.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالاستخدام والفهم الشائعين للمصطلحات المستخدمة في سياق مكافحة الإرهاب، والتي تشكل عوائق أمام أصحاب المصلحة الوطنيين في تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان وسيادة القانون.

حيث يسعى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى وضع احتياجاتهم واستراتيجياتهم في سياقها للتغلب على هذه التحديات للتعامل الكامل مع المظاهر المعاصرة والطبيعة المتطورة للإرهاب في جميع أنحاء العالم

فرص التسهيل

لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق **بمدة وشكل الأنشطة**؛ إذ ترتبط فعاليتها بالتحليل الدقيق لاحتياجات الأخصائيين الممارسين وصياغة الأهداف والوعي بديناميكيات المجموعة والمقدار المناسب من الوقت وتوزيعه بين المحاضرات والمناقشات والتمارين العملية والاختتام.

يتطلب تعزيز المساواة بين **الجنسين** وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع عمليات التصميم والتنفيذ التأكد من أن تصميم الأنشطة يدمج منظور تحليل النوع الاجتماعي تلقائياً وأن الجلسات المقترحة خلال الأنشطة تولي اهتمامًا كبيرًا لاعتبارات النوع الاجتماعي والآثار المتعلقة به في تدابير مكافحة الإرهاب.

هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تنتج عن تعزيز **رقمنة الإجراءات القضائية** التي تسهل التعاون القضائي الأوثق وتمكن المجتمع القضائي الأوسع من التفاعل بسرعة وتعزز كفاءة وتبادل المعلومات والأدلة الهامة أثناء التحقيقات الجنائية. ثمة حاجة إلى جهود بناء القدرات لدعم تبادل المعلومات الرقمية حول قضايا الإرهاب عبر الحدود، ودعم المبادرات التشريعية لزيادة تطوير رقمنة الإجراءات القضائية ومقبولية الأدلة.

التقييم مسؤولية جماعية ويستلزم تكريس أصحاب المصلحة الرئيسيين لتفسير النتائج وتقديم التوصيات، فهذه الجهود لا تساهم في دقة واستجابة التقييم للسياق فحسب ولكن أيضًا في زيادة استيعاب نتائج التقييم. يستلزم الرصد والتقييم صياغة أهداف محددة وتقييم التقدم المحرز في تحقيقها. يعد تحديد المعايير التي يمكن من خلالها قياس صفات الأنشطة والبرامج أمرًا ضروريًا وشرطًا مسبقًا للمضي قدمًا.

التواصل والاتصال

في عام 2023، واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تعزيز بصمته في النظام متعدد الأطراف مع منظمات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، وتشمل الشراكات التي عقدها المشاركة في الفعاليات الأخرى، والتعاون حيثما تكون ذات فائدة ومصلحة متبادلة لنشاط ما، بالإضافة إلى التواصل المشترك مع الجهات المانحة. وفي الوقت نفسه، واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تنويع تمويله وفي عام 2023 حيث تلقى مساهمات بلغ مجموعها 3.7 مليون يورو. هذا ويشارك المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بقوة مع الخريجين من خلال الأحداث عبر الإنترنت والشخصية، مما يتيح إجراء مناقشات باللغات الرسمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حول الموضوعات المستهدفة.

مشاركات التوعية المختارة

زاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل كبير من مشاركته على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، ويقدم هذا القسم مجموعة تمثيلية مختارة من بعض هذه المشاركات:

التحالف العالمي ضد داعش

في فبراير، زار المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون نيامي في النيجر لحضور اجتماع مجموعة التركيز الأفريقية للتحالف العالمي ضد داعش ولقاء الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية، حيث اجتمع الوفد بقيادة الأمين التنفيذي ستيفن هيل إلى جانب مدير البرامج غيل مالون والزميلة المقيمة سمنة شيبو، مع وزير العدل والمدرسة الوطنية للتدريب القضائي والمنظمات التي تركز على الأمن والشركاء الدوليين.

أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

حضر السيد ستيفن هيل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، حيث التقى بالعديد من رؤساء البعثات، وحضر العديد من المؤتمرات، وتحدث عن العمل المؤثر الذي يقوم به المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم. كما أتاح فرصة للتواصل مع العديد من خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

عزز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل كبير جهوده في مجال الاتصال والتوعية من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المتنوعة ومن خلال تحديث موقعه الإلكتروني المتوفر بثلاث لغات. أدى هذا النهج الاستباقي إلى تحقيق إنجازين رئيسيين، مما يمثل تقدمًا كبيرًا في نمو المعهد ونجاحه. لم تؤدي البنية التحتية المعززة للاتصالات إلى زيادة ظهور المعهد ومشاركته مع جمهور عالمي فحسب، بل لعبت أيضًا دورًا حاسمًا في تضخيم تأثير برامجه لبناء القدرات والتدريب. وقد مكنت هذه التطورات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من الوصول إلى جمهور أوسع، ونشر المعلومات الحيوية بفعالية، وتعزيز روابط أقوى مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تعزيز مهمته وأهدافه العامة.

GCTF Coordination Committee (CoCo) Meeting, Egypt

زيارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

تشرف المعهد باستضافة وفد من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في مالطا، وخلال هذه الزيارة التي استمرت يومين التقى السيد ستيفن هيل بالمستشارين هاني الحمدان وطارق الجابر ومحمد الدعيج في مكتب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في فاليتا. عملت هذه الزيارة على تعزيز المناقشات والبرامج المشتركة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز التعاون القوي بما يتماشى مع ولايات كلتا المنظمتين.

اجتماع بصيغة آريا لمجلس الأمن

شارك السيد ستيفن هيل في أحدث لجنة لمكافحة الإرهاب تابعة لمجلس الأمن الدولي، حيث ناقش مهام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وعمله القيم مع سفراء ألبانيا والبرازيل وفرنسا والغابون وغانا وسويسرا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها.

زيارة الأمين التنفيذي إلى فرنسا

بدعوة من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، سافر السيد ستيفن هيل وجزء من فريقه إلى باريس العاصمة الفرنسية في 14 و 15 ديسمبر، حيث مهدت هذه الزيارة الطريق لعقد اجتماعات قيمة مع شبكة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في وزارة الخارجية، لا سيما مع أدريان فراير مستشار الشؤون الاستراتيجية في المديريات الجغرافية ومركز الأزمات والدعم، ومع مسؤولين من وزارة العدل الفرنسية.

انضمام ألمانيا إلى مجلس ادارة المعهد

خلال اجتماع مجلس الإدارة في 6 نوفمبر 2023، صوت مجلس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لصالح طلب ألمانيا للانضمام إلى المجلس. تأتي هذه الخطوة بعد سنوات من التعاون بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وألمانيا بالإضافة إلى دعم ألمانيا المالي الثابت للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون كجهة مانحة بالإضافة إلى خبرتها في الأنشطة البرامجية.

في عام 2023، مولت ألمانيا مشروعًا في أبيدجان حيث نظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الثالثة في سلسلة من ورش العمل حول التخفيف من المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام الأعمال والمهن غير المالية المحددة لأغراض تمويل الإرهاب في غرب إفريقيا. وقد قدم هذا الحدث، الذي استدعى نفس المجموعة من برنامجين سابقين لتعظيم بناء الخبرة التقدمية والتواصل وكذلك جلب مشاركين جدد، الدعم في بناء المعرفة والمهارات حول منع وتحديد وتعطيل الأنشطة غير القانونية التي تشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تسهم في تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة.

الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب - الاجتماع العام

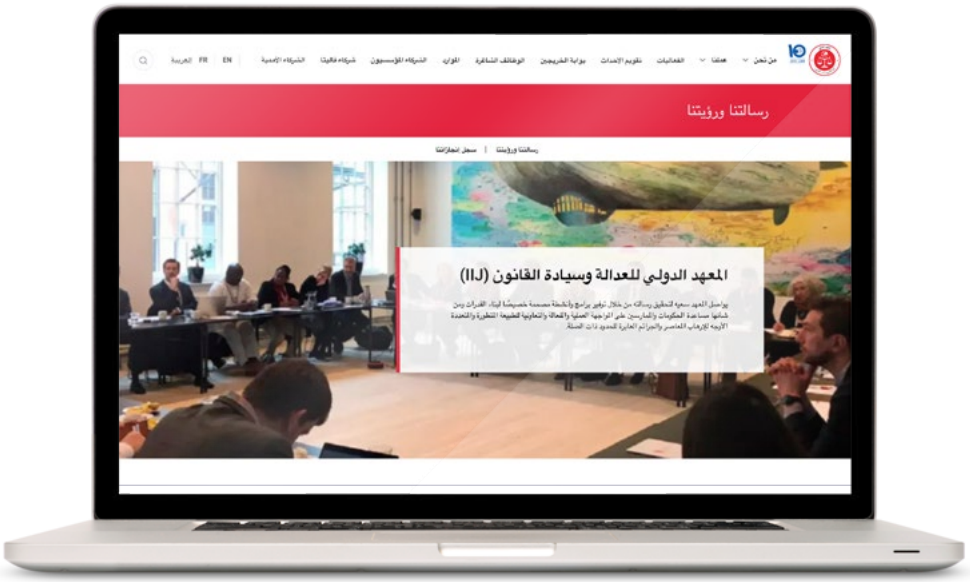

التواصل

يخدم الموقع الإلكتروني امتعدد اللغات للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، المتاح باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، أكثر من 9000 من الخريجين والمانحين والمجتمعات الأوسع لمكافحة الإرهاب وسيادة القانون، ويسلط الضوء على التركيز الجغرافي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ويعرض كيفية تنفيذ الممارسات الجيدة المعترف بها دوليًا. ويقدم أيضاً قصصًا مؤثرة من خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ويوفر موارد مهنية لتوجيه الأخصائيين الممارسين في عملهم اليومي، وهو أداة تضمن وجود المعهد باستمرار على شبكات التواصل الاجتماعي والتغطية الشاملة لجميع أنشطتنا لكي يبقى مجتمعنا على اطلاع ومشاركة.

الخريجون

في عام 2023، كان أحد أهدافنا الرئيسية هو ترسيخ شبكة خريجينا، حيث نجحنا باستخدام بوابة الخريجين الخاصة بنا واستضافة اجتماعات منتظمة عبر الإنترنت وخارجها في تنفيذ ستة أحداث للخريجين تضم خبراء من وكالات مختلفة، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومركز القاهرة الدولي لحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام ومنتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب وغيرها. قام خريجونا بأنفسهم باختيار مواضيع هذه المناقشات، ونحن ممتنون لاهتمامهم ومستوى مشاركتهم العالي. ساعد تنظيم فعاليات مشتركة مع منظمات دولية أخرى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على ربط الأخصائيين الممارسين الذين يشاركون خبراتهم، وتحويل فعالياتنا إلى تبادلات ثرية وتمكين الحوار المفتوح مع زملائنا الخريجين من جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، أتيحت الفرصة لبعض خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للالتقاء شخصيًا في العديد من ورش العمل والدورات التي عقدت في مالطا وكينيا والأردن ونيويورك. وقد عززت هذه الاجتماعات مجتمع المعهد ووفرت فرصًا قيمة للنمو المهني والتعاون.

ستستمر فعاليات الخريجين في عام 2024 وستُعقد المزيد من التجمعات الإقليمية الشخصية، مثل تجمعات الأخصائيين ممارسي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأعضاء المجلس الاستشاري والخبراء. يتطلع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى مواصلة تعزيز هذه الروابط ودعم شبكة خريجينا في العام المقبل

اجتماع مجلس الادارة في مالطا

الطاولة المستديرة للهيكل الدبلوماسي في مالطا

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا

مالطا

توفر مالطا بيئة تتمتع بالحياد حيث يمكن مناقشة الموضوعات الحساسة بطريقة بناءة، كما أن موقعها المركزي في البحر الأبيض المتوسط يجعلها في متناول المشاركين من جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى. يعزز هذا الوضع الاستراتيجي قدرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على عقد مجموعات متنوعة من أجل الحوار والتعاون الهادف. يعرب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن امتنانه لدعم مالطا المستمر والتزامها برسالة المعهد ورؤيته، حيث نعتبر هذه الشراكة مفيدة في تعزيز مناخ شامل ومنتج لجميع برامجنا ومبادراتنا.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون – حرم فاليتا الجامعي

يُعد حرم فاليتا الجامعي في جامعة مالطا - المعروف باسم مبنى الجامعة القديمة - بمثابة قصر هام ثقافياً وتاريخياً يعود للقرن السادس عشر ويقع في فاليتا العاصمة التاريخية لمالطا. بدأ تشييد مبنى الجامعة القديمة عام 1595، تحت قيادة جراند ماستر مارتينو جارزيس، وأعيد تصميم الجزء الخارجي من المبنى على طراز الباروك في عام 1647.

يعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون غالبية برامجه في مالطا في مبنى الجامعة القديمة الذي يستوعب ما يصل إلى 60 مشاركًا في قاعات المؤتمرات، بالإضافة إلى مجموعة من الأماكن الأخرى لجلسات المجموعات المخصصة والمناسبات الأصغر. منذ عام 2018، بعد قرار مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، أقام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منزله طويل الأجل في مبنى الجامعة القديمة.

وفي الآونة الأخيرة أجريت المزيد من التحسينات لدمج التكنولوجيا المتقدمة ودعم نماذج التدريب الهجين، مما يسمح بالمشاركة الشخصية والافتراضية. لا يزال المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ملتزمًا بالإبقاء على مبنى الجامعة القديمة كمركز حديث للتعلم والتعاون، مما يضمن تلبية الاحتياجات المتطورة للمشاركين وأصحاب المصلحة. يعد الدعم المستمر والشراكة مع جامعة مالطا أمرًا بالغ الأهمية لاستمرار نجاح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تعزيز التعاون الدولي والتطوير المهني.

فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

الأمانة التنفيذية

السيد ستيفن هيل
الأمين التنفيذي

راينهارد أوريغ
مدير الإدارة والتواصل

ماري كومبير
مديرة الوحدة الأكاديمية

غيل مالون
مديرة البرامج

كبار المستشارين

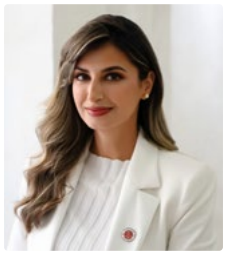

لولوة الغانم
مستشار أول للتحقيقات

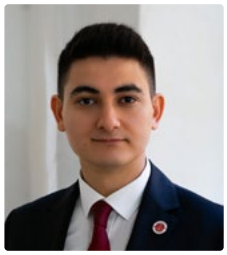

كان فوركان جولسوي
مستشار قانوني أول

جون هيوز
مستشار أول للتحقيقات

الوحدة البرامجية

لارا نونينجر
مديرة برامج

هيذر مور
مساعدة إدارية

ناتالي تران
مديرة برامج

جوليان دوميرج
مدير برامج

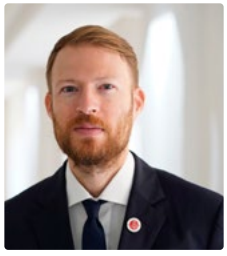

وينثروب ويلز
مدير برامج

جويا الياس
مديرة برامج

ألا ديوبانوفا
مديرة برامج

منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب

بول مادن
قيادة المشروع

فرانشيسكا أميريو
مدير المشروع

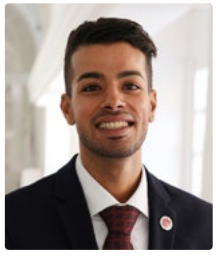

محمد سكران
مساعد لشؤون البرامج

الوحدة الأكاديمية

رايتشل سايمون رشبي
زميلة مقيمة

سامنا شيبو
زميل مقيم

اكرام منسي
مديرة البرامج

لوانا كامبانا
مساعد لشؤون البرامج

سوان جوديت
مساعد لشؤون البرامج

وحدة الشؤون الإدارية والتواصل

أدريانا فينيك
كبير الموظفين الماليين

جاكلين بيتري
مساعدة شؤون مالية

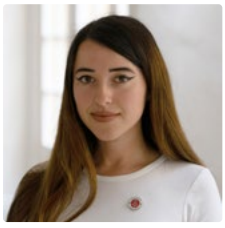

هولي أزوباردي
مساعدة مالية

كوينتين بالتازارت
مديرالرصد والتقييم

آنا ميلوفانوفيتش
مديرة تعبئة المنح والموارد

كيرا بوزوتيل
مسؤولة موارد بشرية

روث كاميليري
مسؤول أول للمشتريات وتنسيق الفعاليات

ماريولا ماتسيكويز بوليس
مساعدة المشتريات وتنسيق الفعاليات

كارل ديميش
موظف إداري

علي خير
مدير التواصل والاتصالات

زها منكو
مساعدة شؤون الاتصالات

أبيبو بيللو
مساعد لشؤون البرامج

فارس بولوداني
مساعد لشؤون البرامج

ألبانا جيركسي
مساعدة لشؤون البرامج

روبرت فيلا بارنز
مساعد لشؤون البرامج

جستن كوبيني
مساعد لشؤون البرامج

مجلس إدارة المسؤولين الإداريين (اعتبارًا من يوليو 2024)

الجزائر
السفير عبد الملك بوحدو

الاتحاد الأوروبي
السيدة نادية كوستانتيني

فرنسا
السيدة أميلي ديلاروش

ألمانيا
السيدة جابرييل شيل

إيطاليا
السيد ألبرتو دال ديغان

الأردن
العقيد بلال العوالمة

الكويت
السفير حمد المشعان

مالطا
السيد كريستوفر كوتاجار

المغرب
السفير اسماعيل شكري

نيجيريا
المدعي العام لطيف فاجمي

تونس
السيدة حنين بن جراد

تركيا
السفيرة فاطمة سيران يازكان

المملكة المتحدة
السيد نايجل هولمز

الولايات المتحدة الأمريكية
السيد غريغوري د. لوغيرفو

المجلس الاستشاري (اعتبارًا من يوليو 2024)

تأسس المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2019 بتفويض لتقديم مشورة استراتيجية غير ملزمة إلى الأمانة التنفيذية بشأن مجموعة من المجالات الرئيسية تشمل وضع البرامج وإعداد المناهج التدريبية ومجالات التركيز المواضيعية والجغرافية والشراكات. يؤدي المجلس الاستشاري المثير للإعجاب في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورًا لا يقدر بثمن في دعم مهمة المعهد وتتراوح مهامه من الشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن مشاريع محددة، إلى دعم تطوير مناهج بناء القدرات، إلى تحديد الفرص للاستفادة من البحث والشبكات الأخرى لتعزيز المشاركة الإقليمية والدولية.

السيد كريستيان أشليك
المدير التنفيذي، ركن الشباب المحلي

د. مارك إليس
المدير التنفيذي، رابطة المحامين الدولية

السيد توبياس فريمان
محام دولي

بروفيسور روهان جوناراتنا
أستاذ الدراسات الأمنية، كلية س. راجاراتنام للدراسات الدولية، جامعة نانيانغ للتكنولوجيا

د. اسحق كفير
مدير برنامج الأمن القومي، رئيس مركز سياسات مكافحة الإرهاب، المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية

السيد آدم رافنكيلد
كبير المستشارين الاستراتيجيين، وزارة خارجية الدنمارك

السيد ماري إيفان سوهوينو
مديرة المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء

السيدة إديث فان دين بروك
كبيرة المدعين العامين ومستشار قانوني، الرابطة الدولية للمدعين العامين

د. بيتر فيديل كيسينج
باحث أول، إدارة القانون الدولي وحقوق الإنسان، وزارة خارجية الدنمارك

القاضي نيكولاس غيلو
قاض في المحكمة الجنائية الدولية

السيد أندرو بيج
المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة

السيدة نميرة نجم
مديرة مرصد الهجرة الإفريقي بالاتحاد الإفريقي

السيد افتخار أحمد شودهري
وزير سابق الشؤون الخارجية لبنغلاديش

السيدة جولييت إبيكاكو - نواغو
مساعدة خاصة سابق لرئيس نيجيريا بشأن إصلاح قطاع العدالة والعلاقات الدولية

السيدة إيرين إف. ديلاني
أستاذة القانون مع تعيين فخري في قسم العلوم السياسية

السيدة تريشيا كلير أوكو
المديرة التنفيذية لمجلس قضاء الأحداث ورعايتهم

السيد جميل جعفر
المؤسس والمدير التنفيذي لمعهد الأمن القومي

المنح والإعارات منذ عام 2014

أستراليا

كندا

الدنمارك

الاتحاد الأوروبي

فرنسا

ألمانيا

إيطاليا

JAPAN

الكويت

مالطا

هولندا

إسبانيا

سويسرا

تركيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأميركية

الشركاء

- الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود
- مركز هداية
- شبكة التدريب القضائي الأوروبية
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الشركاء من الأمم المتحدة

- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب
- المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة
- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

شركاء فاليتا

- المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب
- معهد سيبلي
- المركز العالمي للأمن التعاوني
- معهد الدراسات الأمنية
- المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)
- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org/ar @iijmalta_intl info@theiij.org